مجلة جامعة ام القرى لعلوم اللغات وآدابها

الموقع الإلكتروني: https://uqu.edu.sa/jll

أَبُو الفَرَجِ عُبيدُ اللهِ بنُ مُحمدٍ المَراغِي وَنَظَراتٌ فِي كِتَابِه تَهْذِيبِ الجُمَلِ فِي النحو للزَّجَّاجي

Speculations in the book of Abu Elfarg Obaid Allah bin Mohammed Almaraghi

د. نواف أحمد حكمي

أستاذ النحو والصرف المشارك، كلية العلوم والآداب، جامعة نجران شروره، المملكة العربية السعودية

Dr.Nawaf AhmadHakami

Associate Professor of Arabic Morphology and Syntax, College of Science and Arts, Najran University, Sharoura, Saudi Arabia

تاريخ الاستلام: 04-04-2022 تاريخ القبول:07-09-2022

Received: 04-04-2022 Accepted: 07-09-2022

الملخص:

كتاب (تهذيب الجمل) لأبي الفرج عُبَيدِ الله بن محمد المراغي، من الكتب الأوائل التي وقفت على جمل الزجاجي، بعد أن تأمله صاحبه زُهاء ثلاثين سنةً، وقامت بالتعليقِ عليه، وتهذيبِهِ، وتنقيحِهِ، وتيسيرِه. عَمدَ مؤلفُهُ إلى ترتيب كتاب (الجمل) مع إضافة بعض الأبواب التي ارتآها، وحذف بعضها، وتصرَّف في ترتيب الأبواب فقدَّم بعضًا، وأخَّر أخرى.كانت الدراسة على مخطوطة فريدة، حاولت أن أبرز في المبحث الأول شخصية المؤلف من خلال التعريف به، وذكر مذهبه النحوي، ثم تطرقت في المبحث الثاني إلى التعريف بأبواب الكتاب، وطريقة عرض المادة العلمية، ثم تطرقت في المبحث الثالث إلى موقف المؤلف من الأصول النحوية، وفي المبحث الرابع ذكرت موقفه من النحويين، ثم أفردت مبحثًا لتقويم الكتاب، وختمت الدراسة بخاتمة ذكرت فيها ما توصلت إليه من نتائج .

الكلمات المفتاحية: جمل الزجاجي- تهذيب الجمل- عبيد الله المراغي.

Abstract:

(Tahthib Aljumal by Alzojaji) or (The book of Sentences) by Abi Alfaraj Obaid Ullah Bin Mohammed Almaraghy is one of the first books dealing with sentences of Alzajjaji. Having studied it for thirty years, the author has provided comments, editing, and simplification. The author as well has reordered the sentences of the book, added, deleted, and reordered some chapters on his own way. The study was on a unique script, where we tried to explore the author's character by introducing him, identifying his grammar school. In the second chapter, we shed light on the chapters of the book by showing the arrangement of the material. The third chapter of our study touched upon the author's attitude towards grammar schools, while the fourth chapter dealt with the author's attitude towards grammarians. We also have added a chapter on evaluating the book, then we ended the study by presenting the results.

Keywords: Jamal al-Zajaji, Tahdheeb al-Jamal, Ubaid Allah al-Maraghi.

معلومات التواصل: **د. نواف بن أحمد حكمي**

البريد الالكتروني الرسمي: nahakami@nu.edu.sa

Doi:https://doi.org/10.54940/ll48242578

المقدمة

الحمد لله الذي علم بالقلم، علم الإنسان ما لم يعلم، وأشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله صلى الله عليه وسلم، وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد:

فهذه نظراتٌ في كتاب: (**تَهذِيبِ جُمَلِ الزَّجَّاجِي**) لأبي الفرج عبيد الله بن محمد المراغي، حاولت فيها أن أُعرفَ بمؤلفه تعريفًا مُوجزًا، وأرسم ملامح هذا الكتاب من حيثُ تسليط الضوء على أبوابه، وطريقة توزيعها، ثم الوقوفُ على منهجه في عرض المادة، ومدى اعتماده على الأصول النحوية، وكيف كان تأثره بالمذهبين البصري والكوفي، بعد ذلك خصصت مطلبًا لتقويم الكتاب.

ولقد سار المراغي فيه على نهج الزجاجي في التقسيم والأبواب، غير أنّه أضاف أبوابًا جديدة ارتأى أن تضاف، وقدّم بعضها، وأخّر بعضًا، وقد وضعه مؤلفه بعدما تمعّن في كتاب الزجاجي زهاء الثلاثة عقود، وجاءت عبارته يسيرة سهلة لا غموض فيها ولا لبس، وأخذ يدلّل فيه على القواعد النحوية بشواهد كثيرة جدًّا من القرآن الكريم، والقراءات القرآنية، وكلام العرب شعرًا ونثرًا، كما حشد فيه عددًا كبيرًا من آراء النحاة ومسائلهم الخلافية؛ غير أنّه لم يطل الوقوف عليها، ولم يكن مولعًا بتفصيلها، ودون أن يخفي نزعته النحوية البصرية في مواضع مختلفة من الكتاب.

وتظهر أهمية الكتاب في جوانب عدة، منها:

1. أن مؤلفه متقدمٌ عاش في القرن الخامس الهجري تقريبًا؛ إذ إنه من أوائل من عُني بكتاب الجمل.
2. أنه تهذيب لكتاب ذي قيمة نحوية كبيرة، ألا وهو كتاب (الجمل للزجاجي المتوفى سنة (340هـ)، فقد شاع ذكره، وانتشر صداه، وشرح متنه كثيرٌ من النحويين على مر العصور، ووقف على أبياته بعض الشراح.
3. أن الكتاب مليءٌ بالمسائل النحوية، وآراء العلماء وحججهم، وقد تناوله مؤلفه بشكل من الإيجاز والاختصار.
4. التهذيب يصور الجانب النحوي للمراغي، وينقل آراءه النحوية، واستدراكاته على بعض النحويين في بعض المسائل.

وقد استهدف البحث إبراز شخصية أبي الفرج النحوية، وإحياء سيرة عالم لم يكن له نصيبٌ وافرٌ من الظهور والانتشار في مصادر اللغة والنحو، ورواية الحديث النبوي الشريف، ولم تطالعنا كتب التراجم بترجمة وافية له، ولعلَّ هذا البحث يُسهِمُ في إبراز مثل هذه الشخصيات العلمية وإظهارها، كما أن البحث يستهدف الوقوف على مذهبه من خلال كتابه (تهذيب جمل الزجاجي).

وقد اعتمدت في هذه الدراسة على المنهج التاريخي التحليلي.

وجاءت خطة البحث في مقدمة، وخمسة مباحث، وخاتمة، وذلك على النحو الآتي:

المبحث الأول: نبذة عن أبي الفرج عُبيد الله المراغي، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: اسمه، سكناه، شيوخه، تلاميذه، مؤلفاته، وفاته، مذهبه النحوي.

المطلب الثاني: وصف المخطوطة، ونماذج منها.

المبحث الثاني: نظرات في كتاب المراغي (تهذيب جمل الزجاجي)، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: التعريف بالكتاب، ومحتوياته، ومصادره.

المطلب الثاني: طريقة عرض المادة.

المبحث الثالث: الأصول النحوية: السماع، والقياس.

المبحث الرابع: موقفه من النحويين.

المبحث الخامس: تقويم الكتاب.

المباحث:

المبحث الأول: نبذة عن أبي الفراج المراغي، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: اسمه، سكناه، شيوخه، تلاميذه، مؤلفاته، وفاته، مذهبه النحوي.

1. اسمه:

لا تسعفنا كتب التراجم بترجمة كاملة لأبي الفرج المراغي تسلّط الضوء على ولادته، ونشأته، وطلبه العلم، ومؤلفاته، ووفاته، فلا تزيد كلّها على ذكر اسمه وكنيته شيئًا فتقول: "أبو الفرج عبيد الله بن محمد بن يوسف المراغي النحوي"[1].

ومن المفيد الإشارة هنا إلى أنّ هناك عالمًا آخر عُرف بأبي الفرج المراغي، وعاش متأخرًا في القرن التاسع الهجري، وهو ناصر الدين محمد بن أبي بكر المراغي، وقد وصفته المصادر المعتبرة بالإمام العلامة المحدث الفاضل البارع الأوحد، وعاش في مدينة رسول الله، لذا يُعرف أيضًا بـ (المراغي المدني) [2].

2. سكناه:

ألمحت بعض المصادر إلى سكناه في القدس، فقد ترجم الذهبي (ت 748 هـ) للفقيه نصر بن إبراهيم بن نصر النابلسي الآتي ذكره، وذكر أنّه أخذ بالقدس من: "أبي القاسم عمر بن أحمد الواسطي، وأبي العزائم محمد بن محمد بن الغراء البصري، وأبي الفرج عبيد الله بن محمد المراغي النحوي، وأبي بكر محمد بن

---

(1) انظر: تاريخ دمشق 326/6، 354/8، 243/13، 159/15، بغية الوعاة 129/2.

(2) انظر: نظم العقيان في أعيان الأعيان للسيوطي، ص 140، والجواهر والدرر للسخاوي 1136/3.

الحسن البشنوي الصوفي" [1]. وجاء في كتاب مشيخة أبي طاهر: "أخبرنا أبو الفرج عبيد الله بن محمد بن يوسف النحوي بقراءتي عليه في منزله في (سطح موسى) ببيت المقدس، حدثنا أبو الحسن إسماعيل بن أحمد بن أيوب بن الوليد بن هارون البالسي الخيزوراني، حدثنا أبو محمد عبد الرحمن بن عبيد الله ابن أخي الإمام، حدثنا محمد بن قدامة المصيصي، حدثنا جرير، حدثنا الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة قال: قال: رسول الله صلى الله عليه وسلم: ذروني ما تركتم، فإنّما هلك من كان قبلكم بسؤالهم واختلافهم على أنبيائهم، فإذا أمرتكم بأمرٍ فخذوا منه ما استطعتم، وما نهيتكم عنه فانتهوا"[2] .

وعلى الرغم من عناية كتب التراجم الخاصة ببلاد الشام بعلمائها وجهودهم؛ بيد أنّ هذه العناية لم تطل أبا الفرج المراغي، فلم يصلنا فيها شيء عنه، قليل أو كثير، باستثناء إشارات عابرة في بعضها كما ورد عند ابن عساكر في تاريخ دمشق.

3. شيوخه:

تظهر بعض المصادر أنّ أبا الفرج قد سمع من عدد من الشيوخ، وروى عن بعضهم الحديث النبوي الشريف، ولا تذكر لنا هذه المصادر شيوخًا للمراغي من اللغويين والنحاة، رغم أنّ شهرته كانت بـ (النحوي)، وممّن ذكرتهم كتب التراجم:

1. أبو الحسن إسماعيل بن أحمد بن أيوب بن الوليد بن هارون البالسي [3]، سمع الحديث النبوي من محدّثي حلب وطرابلس والرقة وغيرها من مدن الشام، ورواه، ورواه عنه عدد من التلاميذ منهم **أبو الفرج المراغي النحوي** [4]. ولم تذكر له التراجم تاريخ وفاة، عدا ياقوت وصاحب تاريخ أربل اللذينِ جعلا وفاته سنة 284 هـ [5].

2. أبو الحسن محمد بن أحمد بن الحسن الغزي الكرجي، نزيل بيت المقدس، قال الحافظ ابن عساكر في ترجمته: "روى عنه **أبو الفرج عبيد الله بن محمد بن يوسف المراغي النحوي**، وسمع منه ببيت المقدس سنة إحدى وسبعين وثلاثمائة" [6].

3. أبو أحمد محمد بن محمد بن عبد الرحيم القيسراني، قال الذهبي: "سمع: أبا بكر الخرائطي، ومحمد بن أحمد بن صفوة المصيصي، وخيثمة الأطرابلسي، وجماعة. وعنه: أبو بكر محمد بن أحمد الواسطي، وجميل بن محمد الأرسوفي، **وأبو الفرج عبيد الله بن محمد النحوي**، وأبو بكر محمد بن الحسن الشيرازي، وجماعة" [7]. وجاء في تاريخ دمشق: "أنبأنا أبو الفرج عبيد الله بن محمد النحوي، حدثنا أبو أحمد محمد بن محمد بن عبد الرحيم القيسراني سنة خمس وسبعين وثلاثمائة..." [8]. توفي القيسراني سنة ثمانين وثلاثمائة.

4. أبو أحمد عبد الله بن بكر بن محمد بن الحسين الطبراني الزاهد، قال الذهبي: "الأكواخي، المحدث الحجة، أبو أحمد، عبد الله بن بكر بن محمد، الطبراني الزاهد، نزيل أكواخ بانياس. حدث عن: أبي سعيد بن الأعرابي، وأحمد بن زكريا المقدسي، وعثمان بن محمد السمرقندي، وخيثمة الأطرابلسي، وخلق كثير. روى عنه: تمام الرازي، وعلي بن محمد الربعي، وأحمد بن رواد العكاوي، وأبو علي الأهوازي، ومحمد بن علي الصوري، وقال الصوري: كان ثقةً ثبتًا مكثرًا، حكى عنه الدارقطني، وقال الكتّاني: ثقة يتشيع، مات سنة تسع وتسعين وثلاث مائة" [9]، وقال ابن عساكر: "روى عنه تمام بن محمد ووثّقه، وعبد الوهاب الميداني وهما من أقرانه، وابن أخيه أبو علي محمد بن الحسين بن أحمد بن بكر الطبراني، وأبو العباس أحمد بن محمد بن يوسف بن مردة، وأبو العباس أحمد بن رواد بن عبد الولي العكاوي، وأبو علي الأهوازي المقرئ، **وأبو الفرج عبيد الله بن محمد بن يوسف النحوي**"[10].

5. عيسى بن عبيد الله بن عبد العزيز الموصلي المصاحفي: من شيوخه: علي بن جعفر بن محمد الرازي. ومن تلاميذه: أبو الحسين محمد بن الحسين بن علي بن محمد بن هارون بن الترجمان الغزي الصوفي، **وأبو الفرج المراغي**. والمصاحفي نسبة إلى كتابة المصاحف[11].

4. تلاميذه:

1. أبو المعالي مشرف بن مُرجَّى بن إبراهيم، الفقيه المقدسي، والمؤرخ، وصاحب كتاب فضائل بيت المقدس [12]. وقد ذكر ابن عساكر أنّه سمع الحديث النبوي الشريف من أبي الفرج المراغي[13]، ولم تذكر له التراجم تاريخ وفاة باستثناء الزركلي الذي رجّح أن تكون سنة خمسين وأربعمائة للهجرة [14].

2. الفقيه أبو الفتح نصر بن إبراهيم بن نصر بن إبراهيم بن داود النابلسي، وصفه الذهبي بالشيخ، الإمام، العلامة، القدوة، المحدث، مفيد الشام شيخ الإسلام، أقام بالقدس، وصنّف وأملى، ويبدو أنّه ولد قبل سنة عشر وأربع مائة، وارتحل إلى دمشق قبل الثلاثين، فأخذ عن العلماء، ومنهم أبو الفرج المراغي في القدس[15].

---

(1) تاريخ الإسلام 226/6.

(2) مشيخة أبي طاهر ابن أبي الصقر ص 91.

(3) "بالِس: بلدة بالشام بين حلب والرقة". معجم البلدان 328/1.

(4) انظر: تاريخ دمشق 354/8، بغية الطلب 3381/7.

(5) انظر: معجم البلدان 329/1، تاريخ أربل 639/2. والفارق الزمني بين هذا التاريخ وتواريخ وفاة بقية الشيوخ كبير جدًّا، وفي المقابل: تواريخ وفاة بقية الشيوخ متقاربة نسبيًّا، الأمر الذي يجعلنا نفترض أنّ وفاة البالسي ربّما كانت في السنة 384 هـ لا في السنة 284 هـ، وحصل تصحيف في التاريخ.

(6) تاريخ دمشق 51/ 28 – 29. وانظر: تاريخ الإسلام 674/26.

(7) تاريخ الإسلام 485/8.

(8) تاريخ دمشق 184/55.

(9) سير أعلام النبلاء 540/12.

(10) تاريخ دمشق 169/27.

(11) انظر: السابق 326/6.

(12) انظر: الأعلام 227/7.

(13) انظر: تاريخ دمشق 205/58.

(14) انظر: الأعلام 227/7.

(15) انظر: سير أعلام النبلاء 136/19 – 137.

3. أبو الحسن علي بن أحمد بن علي الحداد السهروردي الدينوري: سمع بدمشق عبد الوهاب بن الحسن الكلابي، وأبا الحسين محمد بن الحسين بن الترجمان بالرملة، وأبا الفرج عبيد الله بن محمد المراغي ببيت المقدس، روى عنه أبو بكر عتيق بن علي بن داود الصقلي السمنطاوي، وذكر أنه سمع منه بسهرورد [1].

5. مؤلفاته:

بما أنّ كتب التراجم لم تذكر ترجمة وافية لأبي الفرج المراغي النحوي، نجد أن من البديهي أن تكون قد سكتت أيضًا عن مصنفاته، بيد أنّ البحث أوصلني إلى ثلاثة مصنفات له هي:

أ. **تهذيب جمل الزجاجي**: وهذا الكتاب هو المعني بالدراسة، وقد وردت في ثنايا الكتاب آراء تنص على ذكر مؤلفه بعبارة: "قال أبو الفرج عبيد الله"، وجاء ذلك في ثلاثة مواضع: الأول في باب البدل[2]، والثاني في باب الصفة المشبهة باسم الفاعل فيما تعمل فيه[3]، والثالث في باب حكايات النكرات بـ (مَنْ) [4].

ب. **المقصور والممدود**: ذكره أبو الفرج في هذا الكتاب (تهذيب الجمل) في باب ما يمدّ ويقصر، قال: "وللمقصور والممدود كتابٌ مفردٌ مستقصي الشرح، وإنّما قدّمنا منه طرفًا ليكون عونًا عليه"[5].

ج. **كتاب الهجاء**: ذكره أبو الفرج أيضًا في هذا التهذيب في باب الهجاء آخر الكتاب، حيث قال: "وللهجاء كتاب مفرد مشروح، وإنما ذكرتُ لك أصوله تقريبًا فاعلم ذلك، وقسْ عليه إن شاء الله، وفوق كل ذي علم عليم"[6].

6. وفاته:

لم تذكر التراجم العربية لأبي الفرج المراغي النحوي تاريخ وفاة، رغم أنّ بعضها أورد تاريخ وفاة عدد من شيوخه وتلاميذه كما مرّ بنا سابقًا، ومن البديهي أن تقودنا تلك التواريخ إلى عدّ المراغي من علماء القرن الخامس للهجرة.

7. مذهبه النحوي:

أبو الفرج المراغي أحد العلماء الذين عاشوا في القرن الخامس، والدارس لمذاهب النحاة بعد استقرار هذا العلم يلاحظ أنَّ آراء البصرة باتت تروج وتثبت، وأن آراء علماء الكوفة لم يكتب لها أن تبقى في الساحة؛ وذلك لأن البصريين "أرادوا أن يضعوا أسس علم، وأرادوا لهذه الأسس أن تكون قوية[7]"، ومن هنا كانت رياح البصرة هي الرياح السائدة بعد استقرار علم النحو.

وقد كان تأثرُ المراغي بالمذهب البصري واضحًا وجليًّا، فمن خلال تتبعي لكتابه (تهذيب الجمل) وقفت على مواضع تُثبتُ أنه من البصريين، من أبرزها:

1. **تصريحه في غير موضع بذلك المذهب**، فقد قال في باب الفاعل والمفعول به: "ولو قلت: خرج الهنداتُ، أو قام الزينبات، ونحوه لم يجز؛ لأنه جمع سالم، والكوفيون يجيزونه، وهو عندنا خطأ؛ لأن الألف والتاء إنَّما زيدتا فيه للتأنيث توكيدًا، فلو جاز ذلك في الجمع لجاز في المفردة؛ لأن لفظ الواحدة موجود في الجمع، وهذا لا يجوز إلَّا إذا طال الكلام، وفُصل بين الفعل وفاعِلِه كما حُكي: حضر القاضي اليوم امراةٌ"[8].

ومن ذلك أيضًا قوله في باب الحروف التي تنصب الاسم وتوابعه وترفع الخبر: "واحتج بقوله تعالى: {إِنَّ الَّذِينَ آمَنُواْ وَالَّذِينَ هَادُواْ وَالصَّابِؤُونَ وَالنَّصَارَى}[9]، وهذا عندنا على التقديم والتأخير[10]، كأنه ابتداء فقال: والصابئون، بعد مضي الخبر". فقوله: (عندنا) فيها تصريح واضح بالمذهب البصري الذي ينتمي إليه.

2. **نعتُه للمذهب البصري وثناؤه عليه**، فقد قال في باب حمل وجوه الإعراب على مذهب البصريين: "وهذه جملة مجموعة للحفظ؛ لأنها محيطة بجميع وجوه العربية من رفع ونصب وجرّ وجزم على مذهب البصريين ورأيهم؛ لأنهم أشدّ حصرًا لأصول اللغة، وأحسن تهذيبًا لفروعها، وأقرب مأخذًا وأجود عبارة. فاعلم"[11].

3. **نقله معظم الأحكام النحوية عن البصريين**، واتباعه مذهبهم في غالب المسائل النحوية، ومن ذلك قوله في باب حروف الخفض: "و(الكاف) حرفٌ للتشبيه عند البصريين كقوله تعالى: {لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ}[12]،

---

(1) تاريخ دمشق 224/41.
(2) المخطوطة 134/ب .
(3) المخطوطة 32/ب .
(4) المخطوطة 58/أ .
(5) المخطوطة 134/ب .
(6) المخطوطة 166/أ .
(7) انظر: إنباه الرواة 83/3 .
(8) المخطوطة /12ب .
(9) سورة المائدة آية 69 .
(10) المخطوطة / 42 ب .
(11) المخطوطة 91/ أ .
(12) سورة الشورى آية 11 .

فـ(الكاف) فيه زائدة مؤكدة بمنزلة (ما) و(لا) في التأكيد، والمعنى والله أعلم: ليس مثله شيء"[1]، وقال أيضًا في باب عطف الفعل على الفعل إذا اجتمعا: "وتقول في التثنية: ضَربانِي وضَربتُ الزَّيدَينِ، وفي الجمع: ضَربونِي وضَربتُ الزَّيدِينَ، فظهر الضمير الذي كان مستترًا في النية كما ذكرت لك، وهذا مذهب البصريين"[2]، ومن ذلك أيضًا قوله في باب التصريف، في باب منه: " وقال البصريون: إنّما صُرف (جوارٍ) وما أشبههنّ في الرفع والجر لأنّك حذفتَ منها الحركة، يعني حركة الياء، فجُعل الصرف عوضًا من ذلك، فإذا نصبتَ عادت الحركة لخفة الفتحة فلم تعوّض منها شيئًا لذلك، وأقررتَ الياء مفتوحةً، ولم تصرف هذا الجمع؛ لأنّه لا مثال له في أبنية الواحد"[3].

ومن اختياراته لآراء البصريين قوله في باب أقسام الفعل في اللزوم والتعدي: "أقوى تعدي الفعل إلى المصدر؛ لأنه اسمه، والفعل مشتق منه فهو دال عليه[4]" . وهذا القول هو قول البصريين، والكوفيون يرون خلاف ذلك، ومنه أيضًا قوله في باب الفرق بين (إنَّ، وأنَّ): "وتكسر (إنَّ) أيضًا بعد القسم كقولك: واللهِ إنَّكَ صَادِقٌ، وإنَّهُ كَاذِبٌ، ونحوه، ومنه قوله تعالى: {حم (1) وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ (2) إِنَّا أَنزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةٍ مُّبَارَكَةٍ } [5]، وفيه خلف، إلّا أنَّ الاختيار كسرها"[6] . والذي جوز الوجهين واختار الفتح هو الكسائي، وأوجب الفراء الفتح، ومذهب البصريين وجوب الكسر، وبه ورد السماع[7]. والأمثلة على نقله عن البصريين، وتبنِّيهِ آراءهم، أكثر من أن تُحصى، وما أوردناه إنما على سبيل التمثيل والاستئناس، لا العدِّ والحصر .

4.تأثره ببعض المبرزين من علماء المذهب البصري، ومن أولئك العلماء سيبويه، وهو من أعلام ورواد المدرسة البصرية، ومن أكثر النحويين تأثيرًا؛ إذ إن الكتاب هو المدونة النحوية الأولى التي انبثق من خلالها ضياء النحو، وتسرب بعد ذلك إلى كل ذي اهتمام بالنحو العربي، وما زال أثره باقيًا حتى الساعة. والمراغي أحد الذين تأثروا بسيبويه تأثُّرًا واضحًا في كتابه (تهذيب الجمل). وممن تأثر به من علماء البصرة، ونقل عنه، وأخذ برأيه الخليل[8]، ويونس[9]، والأخفش[10]، والجرمي[11]، والمازني[12]، والمبرد[13]، وابن السراج[14]، وغيرهم. وأكثر مَن نقل عنه من علماء البصرة هو المبرد؛ إذ نقل عنه أكثر من مائة موضع.

المطلب الثاني: وصف المخطوطة، ونماذج منها.

1.وصف المخطوطة

أجرى الباحث هذه الدراسة على نسخة وحيدة تحتفظ بها مكتبة يني جامع بتركيا تحت رقم (1062)، وهي نسخة نفيسة عتيقة، تقع في مائة وثمانية وستين لوحًا، في كل لوح ورقتان، وقد ظهرت مرقمةً من أولها إلى آخرها، وقد سقط الرقم (161) من المخطوطة مع وجود اللوحة . والمخطوطة متفقة السطور تقريبًا؛ إذ بلغ عدد السطور في الصفحة الواحدة تسعة عشر سطرًا، أمَّا متوسط عدد الكلمات في السطر الواحد فمن عشر كلمات إلى أربع عشرة كلمة، وكانت في المجمل نسخة مريحة في العمل، لا مشقة فيها ولا إجهاد.

كُتِبت المخطوطة بخط نسخ جميل ومشكول، غير متوافق – في الأغلب – مع قواعد الإملاء اليوم، وكُتبت عنوانات الأبواب بالخط نفسه، وقد وضعها الناسخ في المتن دون أن يوسّطها في الصفحة؛ بيد أنّها كانت بارزةً، وكتبها بالمداد الأسود، فلم يميّزها بلون آخر. وتمت الإشارة إلى تاريخ الانتهاء من النسخ واسم الناسخ في نهاية المخطوطة بـ: " وكان الفراغ من نسخه يوم الخميس العاشر من ربيع الأول سنة ثمان وستين وستمائة، على يد مالكه وصاحبه العبد الفقير إلى عفو ربه: يوسف بن أبي بكر بن يوسف الأقفاصي، غفر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين، ولمن قرأه ودعا لهم بالمغفرة".

وبالنظر إلى تاريخ بداية النسخ الذي ذُكر في مقدمة الكتاب (ليلة النصف من رجب سنة ست وستين وستمائة)، وتاريخ الانتهاء المذكور في آخره، يتضح أنّ الناسخ قضى ما يقرب من السنتين في نسخ هذا الكتاب.

([1]) المخطوطة 47/أ .
([2]) المخطوطة 64/ب .
([3]) المخطوطة 151/أ .
([4]) المخطوطة 15/أ، ب .
([5]) سورة الدخان 1. 3 .
([6]) المخطوطة 44/أ .
([7]) المخطوطة 44/أ .
([8]) المخطوطة 19/ب، 36/ب .
([9]) المخطوطة 72/ب، 88/ب .
([10]) المخطوطة 80/أ، 101/أ .
([11]) المخطوطة 9/ب، 63/ب، 102/أ .
([12]) المخطوطة 7/أ، 63/ب .
([13]) المخطوطة 38/ب، 63/ب .
([14]) المخطوطة 2/ب، 157/ب .

2.نماذج من المخطوطة:

لوحة الغلاف

اللوحة الأولى من المخطوطة

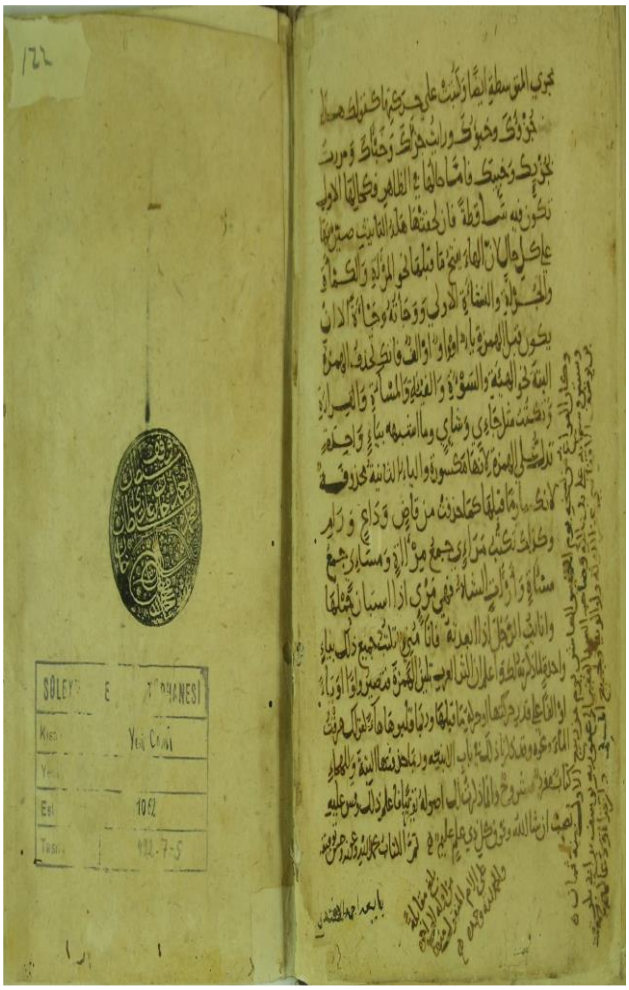

اللوحة الأخيرة من المخطوطة

المبحث الثاني: نظرات في (تهذيب الجمل للمراغي)، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: التعريف بالكتاب، ومحتوياته، ومصادره.

1. التعريف بالكتاب

كتاب (تهذيب الجمل) لأبي الفرج المراغي أثرٌ نحويّ من آثار القرن الخامس، وهو تنقيح، أو تهذيبٌ، أو شرح لواحد من أشهر المصنفات في التراث النحوي العربي، ألا وهو كتاب (الجمل في النحو) لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي المتوفى سنة 340 هـ. وقد كفانا المؤلف مشقة البحث عن هدفه من التأليف وسبب التصنيف؛ إذْ بسط ذلك في مقدمته قائلًا: " اعلمْ – رحمك الله – أني تأملتُ هذا الكتاب بالدرس ومباحثة العلماء نحوًا من ثلاثين سنةً، فوجدتُ فيه نقصًا وتكريرًا وتقديمًا وتأخيرًا، وبسطًا وتقصيرًا وإغفالًا كثيرًا، فإمّا أن يكون ذلك وَقَعَ لغفلةٍ، أو تبقيةٍ لمسألة، أو تعمدًا لعلّة، فرتّبتُ جميعه على المنهج المختار والطريق المختصر حسب القدرة ومبلغ المعرفة، ولم أُخْلِه مع ذلك من إيضاح وبيان وزيادة ونقصان، متحريًا تقويته ومنفعته، ولن يخفى ذلك على مَنْ نظر فيه بعلمٍ وتدبره بفهم، طالبًا للهدى وغير مائلٍ إلى الهوى، على أني حسنةٌ من حسنات مؤلفه، وأقلُّ غلامٍ لغلمانه، والله الموفق للصواب، والمعين عليه، وهو حسبنا ونعم الوكيل".

والكتاب يعتمد التيسير طريقةً، والتسهيل منهجًا، ولا غرو في ذلك، فهو تهذيب لكتاب الجمل الذي يعدّه الباحثون أنموذجًا للدرس النحوي الميسّر في القرن الرابع والخامس؛ لذا نلفاهُ كتابًا تعليميًّا في المقام الأول، راعى فيه مؤلفه مستوى المتلقي، والقدر الذي يحتاجه من النحو أو يناسبه، كما أنني أزعم أنّه أول شرح لجمل الزجاجي إذا استثنينا من ذلك شرح ابن العريف؛ إذْ لا أستطيع الجزم بتقدّم أيّهما على الآخر.

2. محتويات الكتاب:

ـ بدأ أبو الفرج كتابه بمقدمة مقتضبة بيّن فيها غرضه من تأليف الكتاب، ومحاولته إكمال النقص في كتاب الجمل، مرتّبًا إيّاه على المنهج المختار والطريق المختصر، بحسب القدرة ومبلغ المعرفة، ومن خلال الإيضاح والبيان والزيادة والحذف والتقديم والتأخير، راميًا من جميع ذلك إلى تقوية الكتاب وجلب المنفعة عليه.

ـ جعل أبو الفرج كتابه في عدد من الأبواب هي ذاتها أبواب الزجاجي في الجمل، لكنه أضاف أبوابًا وحذف أخرى، فبدأ بأبواب: أقسام الكلام، ومعانيه، والمعرب والمبني، والإعراب وعلاماته الأصلية والفرعية، والأفعال وأقسامها، والفاعل والمفعول، والمصدر، والظروف، والحال، وما لم يسمّ فاعله. والنكرة والمعرفة، والتوابع. وانتقل بعدها لأبواب: الابتداء، والنواسخ من حروف وأفعال، وحروف الجر، والقسم، والإضافة، ليصل إلى إعمال المشتقات من اسم الفاعل والمفعول، والصفة المشبهة، وما النافية، ونعم وبئس وحبذا، وعطف الفعل على الفعل إذا اجتمعا، والعدد وأحكامه على اختلافها، فالتاريخ، فباب كم، فالتمييز، فالنداء وما يتصل به من استغاثة وترخيم وندبة.

ـ هذّب المراغي بعد ذلك أبواب الحروف الناصبة للفعل وتفصيلاتها، فالحروف الجازمة، فألفات الوصل والقطع، فالشرط وأدواته، فنوني التوكيد، فالإغراء، فأبواب الاستثناء وأدواته وأحكامه، فالاختصار والإيجاز في العربية، فالاستعارة، فالوقف، فباب (وحده)، فأفعال المقاربة، فباب ما ينصرف وما لا ينصرف، فأسماء القبائل والبلدان والأحياء والسور، فلا النافية، فالحكاية والقول وجعلها في أبواب متعددة، فالأسماء النواقص (الموصولة) وأحكامها، فعلل المبنيات، فباب المخاطبة، فباب لـ (لماذا)، وأُخَر لـ : (أم وأو)، ونعم وبلى، ولو ولولا، وأما وإمّا.

وصل المراغي بعدها لأبواب الصرف، فعقد أبوابًا لـ: التصغير، وأخرى: للنسب، والمقصور والممدود، والمذكر والمؤنث خاصًّا الأخير بأبواب متتابعة، وأبنية الأسماء والأفعال والمصادر وأسماء الفاعلين والمفعولين، ثم يعود بعدها لأبواب النحو؛ متحدثًا عن المفاعيل الخمسة، ونفي الفعل، ثم رجع مرة أخرى إلى الصرف مفصلًا في: جموع التكسير، والتصريف، والإدغام وشواذه، والإمالة، وضرورة الشعر، والهجاء، حتى أنهى كتابه بأحكام الهمزة في الخط.

ـ ربّما توصل الناظر في هذه الأبواب إلى نتيجة مفادها أنّ أبا الفرج لم يخرج من عباءة الزجاجي، شأنه شأن غيره من شرّاح الجمل، فكان عمله مقصورًا على شرح ما يحتاج إلى شرح، وتفسير ما يستلزم التفسير، وإيضاح ما يقتضي الإيضاح، بالإضافة إلى تقديم بعض الأبواب وتأخير أخرى، وإضافة بعضها وحذف بعض.

ـ انتهى الكتاب بخاتمة قال فيها: " تم الكتاب بحمد الله وعونه وحسن توفيقه بلغ مقابلةً من أوله إلى آخره على الأم المنقول منها، والحمد لله وحده. وكان الفراغ من نَسْخِهِ يوم الخميس العاشر من ربيع الأول سنة ثمان وستين وستمائة على يد مالكه وصاحبه العبد الفقير إلى عفو ربه يوسف بن أبي بكر بن يوسف الأقفاصي، غفر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين ولمن قرأه ودعا لهم بالمغفرة"[1].

3. مصادره :

الناظر في كتاب تهذيب الجمل للمراغي يجد أنه يعتمد في مصادره بشكل كبير على العلماء الذين سبقوه بمختلف مذاهبهم ومشاربهم، وقد اعتمد على بعض كتبه في ثنايا التهذيب، وورود هؤلاء العلماء لا يعني أنه نقل عنهم أو من كتبهم بشكل مباشر، فقد يكون هذا النقل من كتاب آخر قد ذكر فيه رأي العالم الذي أورده المراغي. وسيكون عرض المصادر من العلماء على النحو الآتي:

([1]) المخطوطة 166/أ .

العلماء النحويون، وهم على ثلاثة مذاهب:

– المذهب البصري:

1.أبو الأسود الدؤلي المتوفى سنة (69هـ)، وقد ورد ذكره مرة واحدة[1] .

2.عيسى بن عمر المتوفى سنة (149هـ)، فقد ورد ذكره خمس مرات[2].

3.أبو عمرو بن العلاء المتوفى سنة (154هـ)، وقد ورد ذكره ست مرات[3].

4.الخليل بن أحمد المتوفى سنة (175هـ)، وقد ورد ذكره في كتاب التهذيب في أربعةٍ وأربعين موضِعًا[4].

5.سيبويه المتوفى سنة (180هـ)، وقد تجاوز ذكره المائة، ولا غرو في ذلك فهو إمام النحاة، ورائدهم. وكل من كتب في علم النحو يكثر النقل عنه .

6.يونس المتوفى سنة (182هـ)، وقد ورد ذكره ست عشرة مرة[5].

7.النضر بن شميل المتوفى سنة (203هـ)، وقد ورد ذكرة مره واحدة[6].

8.قطرب محمد بن المستنير المتوفى سنة (206هـ) ، وقد ورد ذكره أربع مرات[7].

9.الأخفش الأوسط المتوفى سنة (215هـ) ، وقد ورد ذكره ست عشرة مرة[8].

10.الجرمي المتوفى سنة (225هـ)، وقد ورد ذكره تسع مرات[9].

11.أبو حاتم السجستاني المتوفى سنة (248هـ)، وقد ورد ذكره خمس مرات[10] .

12.المازني المتوفى سنة (249هـ) ، وقد ورد ذكره أربع عشرة مرة[11].

13.إبراهيم بن سفيان الزيادي المتوفى سنة (249هـ)، وقد ورد ذكره مرة واحدة[12] .

14.المبرد المتوفى سنة (285هـ)، وهو من العلماء الذين تكرر ذكرهم كثيرا عند المراغي، وقد تجاوز ذكره المائة.

15.أبو إسحاق الزجاج، المتوفى سنة (310هـ)، وقد ورد ذكره ثلاث مرات[13] .

16.علي بن سليمان الأخفش، المتوفى سنة (315هـ)، وقد ورد ذكره مرة واحدة[14].

17.ابن السراج، المتوفى سنة (316هـ)، وقد ورد ذكره أربع مرات[15].

18.علي بن عيسى الرماني المتوفى سنة (384هـ)، وقد ورد ذكره مرة واحدة[16] .

– المذهب الكوفي:

1. **الكسائي المتوفى سنة (189هـ)**، وقد ورد ذكره خمس عشرة مرة[17].
2. **الفراء المتوفى سنة (207هـ)**، وقد ورد ذكره ست عشرة مرة [18] .
3. **ثعلب المتوفى سنة (291هـ)**، وقد ورد ذكره مرتين[19] .

– المذهب البغدادي:

1. **محمد بن كيسان المتوفى سنة (299هـ)**، وقد ورد ذكره ثلاث مرات[20] .

ب. العلماء اللغويون، وهم:

1. **أبو زيد المتوفى سنة (215هـ)**، وقد ورد ذكره سبع مرات[21] .
2. **الأصمعي المتوفى سنة (216هـ)**، وقد ورد ذكره أربع مرات[22].
3. **ابن دريد المتوفى سنة (321هـ)**، وقد ورد ذكره مرتين[23] .

ج . الكتب:

ذكر أبو الفرج في تهذيبه مصدرين اثنين فقط من الكتب، وهما من تأليفه، والمصدران هما:

1. **المقصور والممدود:** ذكره أبو الفرج في هذا الكتاب في باب ما يمدّ ويقصر، قال: "وللمقصور والممدود كتابٌ مفردٌ مستقصي الشرح، وإنّما قدّمنا منه طرفًا ليكون عونًا عليه"[24].
2. **كتاب الهجاء:** ذكره أبو الفرج في باب الهجاء آخر الكتاب، حيث قال: "وللهجاء كتاب مفرد مشروح، وإنما ذكرتُ لك أصوله تقريبًا فاعلم ذلك، وقسْ عليه إن شاء الله، وفوق كل ذي علم عليم"[25].

---

(1) المخطوطة 70/ب .
(2) المخطوطة على سبيل التمثيل 19/ ب، 28/أ، 36، ب، 72/ب، 81/ب، 88/أ .
(3) المخطوطة 35/أ، 45/أ، 46/ب، 74/أ، 137/ب .
(4) المخطوطة على سبيل التمثيل 19/ ب، 28/أ، 36، ب، 72/ب، 81/ب، 88/أ .
(5) المخطوطة على سبيل التمثيل 72/أ، 74/أ، 76/أ، 79/ب، 88/ب .
(6) المخطوطة 155/أ .
(7) المخطوطة 3/أ، 8/أ، 10/أ .
(8) المخطوطة على سبيل التمثيل 2/ب، 3/ب، 9/ب، 62/ب، 63/أ، 78/ب .
(9) المخطوطة على سبيل التمثيل9/ب، 28/أ، 63/ب، 71/أ، 74/أ.
(10) المخطوطة 87/ب، 97/أ، 109/ب .
(11) المخطوطة على سبيل التمثيل7/أ، 9/ب، 14/ب، 63/ب، 71/أ.
(12) المخطوطة 9/ب .
(13) المخطوطة 3/ب، 22/ب، 156/ب .
(14) المخطوطة 106/ب .
(15) المخطوطة2/ب، 33/ب، 56/أ، 157/ب .
(16) المخطوطة 97/ب .
(17) المخطوطة على سبيل التمثيل 2/ب، 10/أ، 42/ب، 46/ب، 116/أ .
(18) المخطوطة على سبيل التمثيل8/أ، 10/أ، 17/أ، 76/ب، 138/أ.
(19) المخطوطة 7/ب، 16/أ .
(20) المخطوطة 2/ب، 44/أ، 156/ب .
(21) المخطوطة 67/ب، 69/ب، 68/أ، 109/ب، 134/أ، 135/أ.
(22) المخطوطة 7/ب، 35/أ، 133/ب، 134أ .
(23) المخطوطة 7/أ، 134/ب .
(24) المخطوطة 134/ب .
(25) المخطوطة 166/أ .

المطلب الثاني: طريقة عرض المادة العلمية:

مضت الإشارة إلى أنّ أبا الفرج المراغي قدّم لكتابه بمقدمة موجزة، ذكر فيها سبب التأليف، إلا أنَّه لم يذكر فيها المنهج الذي سيسير عليه، والطريقة التي سيعرض فيها عمله، بيد أنّ طريقته في عرض المادة العلمية ظهرت في الأمور الآتية:

- سار المؤلف على نهج الزجاجي في تقسيم الكتاب على أبواب، واستفاد منه في عنواناتها، غير أنّه أضاف أبوابًا جديدة ارتأى أن تضاف، وحذف أخرى، وقدّم بعضها وأخّر بعضا، وقد ألمح المؤلف إلى هذا في مستهل كتابه، ومن الأبواب والفصول التي أضافها المراغي في تهذيبه للجمل باب حمل وجوه الإعراب على مذهب البصريين[1]، وباب الاختصار والإيجاز في العربية[2]، وفصل من الاستعارة[3]، وباب الوقف على قوافي الشعر[4]، وباب علل المبنيات[5] .

- تصرَّف المراغي في عنوانات بعض الأبواب؛ فهو لم ينقلها كما هي مذكورة في الجمل، كما أنه أورد بعضها مقتضبة، فمن ذلك قوله: "باب اشتقاق اسم الفاعل من العدد[6]"، وعنوان هذا الباب لفظه مغاير لما في جمل الزجاجي؛ إذ إن العنوان في كتاب الجمل (باب ثاني اثنين وثالث ثلاثة) [7] ، ومن ذلك أيضا قوله: "باب من الحكاية لما تراه مكتوبًا أو مصوَّرًا"[8]. وقد ورد هذا الباب في جمل الزجاجي بعنوان مقتضب وهو: بابٌ من الحكايةِ آخرُ[9] .

- مزج المؤلف في هذه الأبواب بين متن الجمل وشرحه هو، ذاكرًا المسائل والخلافات النحوية من غير إطالة أو إطناب، بل كان الإيجاز والاختصار هو السمة الغالبة على الكتاب، حتى إنه في بعض المواضع يذكر أن هناك خُلْفًا في المسألة، ويكتفي بذلك دون أن يوضِح ذلك الخُلف[10] .

- ظهرت في الكتاب شواهد القرآن الكريم، والقراءات القرآنية، والحديث النبوي الشريف على قلة، وكلام العرب من شعر ونثر، وهذه الشواهد بعضها للزجاجي في الجمل، وبعضها أضافها المؤلف للتدليل على الأحكام والمسائل، وتُرى هذه الشواهد مبثوثةً في الكتاب من أوله إلى آخره.

- أكثر المؤلف من التعليل، حتى أصبح ظاهرة بارزة في الكتاب، والأمثلة على ذلك كثيرة جدًا، ومن ذلك قوله في باب المعرب والمبني: "وأصل الإعراب للأسماء؛ لأنها المقصودة بالإخبار عنها، وأصل البناء للأفعال والحروف؛ لأنهما أدوات؛ لأن الإعراب إنَّما دخل الكلام ليُفرَقَ به بين الفاعل والمفعول، والمالك والمملوك، والمضاف والمضاف إليه، وغير ذلك مما يعتورُ الأسماء من المعاني، وليس شيء من ذلك في الأفعال، ولا الحروف؛ فوجب لها البناء لذلك"[11]، ومنه أيضًا قوله في باب اشتغال الفعل عن المفعول بضميره: "وإنَّما اختير ذلك لاعتدال الكلام؛ لأنك تعطف ما عمل فيه الفعل على مثله، وهو عطف جملةٍ على جملة مثلها"[12]، وقال في باب حروف الجزم: "والدعاء بمنزلة الأمر والنهي في اللفظ والإعراب دون المعنى؛ ولذلك فُرّق بينهما في التسمية، لأنّ الأمر والنهي لمن دونك، والمسألة للنظير، والدعاء والطلب والمسألة أيضا لمن أنتَ دونه كقولك: اللهم اغفرْ لي، ولا يقطع اللهُ يدَك ، ونحوه، ألا ترى أنك تقول: سألتُ الأميرَ، ولا تقول: أمرتُه ولا نهيتُه"[13].

- ذكر المؤلف بعض قضايا الخلاف في المسألة الواحدة؛ بيد أنّه لم يطل الوقوف عليها، ولم يكن مولعًا بتفصيلها في غالب تهذيبه، وفي بعض الأحيان يورد أقوال النحاة فيها بشيء من التفصيل، ومن ذلك قوله في باب التثنية والجمع: "وقد اختلف النحويون في الألف، والياء، والواو الدالة على الإعراب في تثنية الاسم وجمعه السالم، فقال سيبويه: هي حروف الإعراب. ولم يذكر العلَّة، وكذلك قال في الأسماء الخمسة المعتلة، وهو أحد قولي الأخفش، وقال أبو الحسن الأخفش أيضًا والمازني: هي دليل على الإعراب يعني في التثنية والجمع، وقال أبو عمر الجرمي: هي حروف الإعراب، وانقلابها هو الإعراب، وقال الزيادي: هي حروف الإعراب؛ لأن الحرف إنَّما ينسب إلى الإعراب بما يحلُّ فيه من الحركات، فإذا كان الإعراب حرفًا قام بنفسه، ولم يحتج إلى أن يكون في حرف، وقال الكوفيون: هي الإعراب نفسه"[14].

- توسط المؤلف في النقل عن غيره من العلماء السابقين، فلا إفراط ولا تفريط، وقد كان غالب نقله بتصرف مع تحري الأمانة في نسبة الآراء إلى أصحابها، وأكثر من نقل عنهم كان المبرّد. **وفي نقله عن النحويين طريقتان**، إما أن يقول: قال فلان، ثم يذكر النص، وإما أن يذكر النص، ثم يقول: قاله فلان، ومن أمثلة ذلك على الطريقة الثانية قوله في باب دخول النونين في الأفعال للتوكيد: "وكل موضع دخلته النون الثقيلة فإنّ الخفيفة تدخله إلا في التثنية وجماعة المؤنث خاصة؛ فإنّ الخفيفة لا تدخلهما كراهية اجتماع الساكنين، قاله سيبويه"[15]، وقوله أيضًا في باب المقصور والممدود من الأسماء:" ذلك بابه كـ (جبل وأَجبال)، قاله المبرد"[16]. وقد يجعل للباب الواحد عدة عنوانات؛ لا سيما إذا كان الباب طويلًا، متحريًّا في ذلك تيسير ذلك الكتاب وتهذيبه، ومن أمثلة ذلك باب النسب، فقد فرّعه إلى أبواب متعددة بغية التسهيل والتيسير، وهذه العنوانات

---

(1) المخطوطة 90/أ .
(2) المخطوطة 95/أ .
(3) المخطوطة 96/ب .
(4) المخطوطة 98/أ .
(5) المخطوطة 116/ب .
(6) المخطوطة 68/ب .
(7) انظر: جمل الزجاجي 131.
(8) المخطوطة 112/ب .
(9) انظر: جمل الزجاجي 347 .
(10) المخطوطة 39/ب، وَ 44/أ، وَ 140/ب .
(11) المخطوطة 3/ب .
(12) المخطوطة 37 /أ .
(13) المخطوطة 84/ أ، ب .
(14) المخطوطة 9/ب .
(15) المخطوطة 88/ب .
(16) المخطوطة 133/أ .

هي: باب النسب إلى الثلاثي[1]، وباب النسب إلى الرباعي[2]، وباب النسب إلى الخماسي وما فوقه[3]، وباب النسب إلى الجمع[4]، وباب الشاذ من النسب[5] .

_ إحالاته لما مرَّ ذكره، ولما سيأتي، وهذه الإحالات في تهذيبه دلالة واضحة على أنّ المراغي مستوعب لمادة كتاب الجمل التي يقوم بتهذيبها، مستحضر لها، عارف بمواطنها، ومن ذلك قوله في باب الأفعال: " فأما فعل جماعة المؤنث فهو مبني أبدًا لا تسقط نونه بحال، وقد ذكرنا جميع ذلك مقدمًا"[6]، وقال أيضًا في باب اسم الفاعل: " فإن أضمرت المصدر، لم تعمله؛ لزوال شبه الفعل عنه؛ لأن الفعل لا يضمر، ولو أضمر لصار اسمًا، وقد ذكرناه في بابه فيما مضى"[7]، وقال في باب حمل وجوه الإعراب على مذهب البصريين: " فأمّا الشرط وجوابه فمذكور في بابه مقدمًا، وهذه الأشياء تنجزم بمعانٍ لا بحروف منطوق بها"[8].

_ أكثر من ذكر اللغات وبخاصة لغة الحجازيين وبني تميم، **وفي إيراده لها طريقتان، الأولى:** تصريحه بهذه اللغة، ومن أمثلة إيراده للغات العرب قوله في باب العدد: "هذه لغة الحجازيين، وتميم تقول: إحدَى عَشِرةَ، فتكسر الشين من (عَشِرة) إذا كانت الهاء إلى العشرين، وقد اتفقوا معًا على تسكينها إذا كانت مفردة بغيرها؛ حيث وقعت"[9]، وقال أيضًا في باب الإمالة: " اعلمْ أنّ الإمالة للأسماء والأفعال دون الحروف، وهي لغة تميم ومَنْ جاورها"[10] ، ومن ذلك قوله في باب القول: "وعلى هذا إجماعهم إلا بني سليم خاصة؛ فإنهم يُجْرون القول كلّه مجرى الظن فينصبون به"[11] .

والطريقة الثانية: الإشارة إلى أنها لغة دون أن ينسبها، ومن أمثلة ذلك قوله في باب الندبة: " فأمّا قول عبد الله بن قيس الرقيات:

تَبْكِيهِمُ دَهْمَــاءُ مُعْوِلَةٌ

وَتَقولُ سَلمَى: وا رَزِيَّتَيهْ[12]

فإنه لم يجعل للندبة علامة، وأجراه على لغة من قال: يَا غُلَامِيَ أَقْبِلْ، بفتح (الياء)"[13] ، وقال أيضًا في باب المخاطبة: "وإنْ شئتَ شدّدتَ النونَ على لغةِ من قال في الواحد ذلك، فتدغم اللام في النون؛ لقربهما"[14] .

المبحث الثالث: الأصول النحوية

المراغي كغيره من النحويين الذين اعتمدوا في تآليفهم وشروحهم على الأصول النحوية؛ بيد أنها تفاوتت لديه من باب لآخر، بين وفرة وقلة، وسنتطرق إلى ثلاثة من هذه الأصول، وهي:

1. **السماع:**

بنى علماء النحو قواعدهم على ما سُمع من العرب في الجاهلية وصدر الإسلام. وكي تقوم أي دراسة علمية، ويقوى عودها، لا بد أن يكون جمع مادتها عن طريق السماع الذي يؤكد أصالة مبدأ اللغة المنطوقة عند علماء العربية، ولقد اهتم النحويون بالمسموع من اللغة إيمانًا بأن اللغة المجموعة عن طريق السماع هي أساس الاتصال بناطقي اللغة، والسبيل الوحيد لربط البحث اللغوي بالواقع، ودليل قاطع على صدق الأحكام اللغوية المستقراة[15] .

عبَّرَ أبو البركات الأنباري عن السماع بالنقل، مُعرّفًا إياه "بأنه الكلام العربي الفصيح المنقول بالنقل الصحيح، الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة"[16] . وأما السيوطي فقد استعمل مصطلح (السماع) نفسه[17].

وقد كان الاعتماد على السماع واضحًا وجليًّا في كتاب (تهذيب الجمل)؛ فقد تنوعت منافذه بين نثر ونظم، **فأما ما كان نثرًا فالقرآن الكريم** يتصدَّرُ هذا النوع من السماع، فقد وردت في الكتاب مائتان وست عشرة آية، معظمها مُجتزأٌ، يكتفي منها بموضع الشاهد، كما أنه استشهد بست وعشرين آية من

---

(1) المخطوطة 126/أ .
(2) المخطوطة 127/أ .
(3) المخطوطة 128/ب .
(4) المخطوطة 128/ب .
(5) المخطوطة 129/أ .
(6) المخطوطة9/ب .
(7) المخطوطة 55/ب .
(8) المخطوطة90/أ .
(9) المخطوطة 66/ب .
(10) المخطوطة 157/أ .
(11) المخطوطة 179/ب .
(12) البيت من الكامل، من قصيدة مطلعها:

ذَهَبَ الصِّبَا وتَرَكتُ غَيَّتَيهْ وَرأى الغَوانِي شَيبَ لِمَّتَيهْ

انظر: ديوانه 99، الكتاب221/2، شرح كتاب سيبويه للسيرافي17/8، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي385/1، شرح التسهيل415/3، المساعد535/2، المقاصد النحوية262/3، التصريح246/2 . وورد بلا نسبة في المقتضب272/4، وشرح الكافية الشافية1342/3، وارتشاف الضرب2215/5 . وذكر العيني في شواهده262/3 أن الأصل في الندبة أن تكون باسم علم أو مضاف إضافة يتضح بها المندوب، ولكن ربما يندب بلفظ الرزية ونحوها، كقولهم: وا انقطاع ظهراه، وا رزيتيه، ونحو ذلك .

(13) المخطوطة 80/أ .
(14) المخطوطة 118/ب .
(15) المنهج الوصفي في كتاب سيبويه لأحمد نوزاد ص 38 .
(16) لمع الأدلة 81 .
(17) الاقتراح 67 .

القراءات القرآنية المختلفة، ومن ذلك قوله في باب الحروف الناصبة للفعل المستقبل: " وفي قراءة أُبي: { وَإِذًا لاَّ يَلْبَثُوا } [1] نصبًا بغير نون"[2].

ومن ذلك أيضًا قوله في باب اشتغال الفعل عن المفعول بضميره: " ويؤيد مذهبه قراءة عبد الله بن عامر في سورة الحديد { **وَكُلٌّ وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى** } [3] بالرفع[4]".

وأما الحديث الشريف، فقد اختلف النحاة في الاستشهاد به، فبعضهم منع ذلك، وتبنى هذا المنع أبو الحسن الضائع، وتلميذه أبو حيان، وأجازت طائفة من النحاة الاستشهاد به، ومن هؤلاء أبو زكريا الفراء، والفارسي، وابن الطراوة، وابن خروف، وابن مالك، وتوسطت طائفة ثالثة من النحاة في المسألة، فجوزوا الاستشهاد بالأحاديث التي اعتُني بنقل ألفاظها[5].

والمراغي من النحويين الذين استشهدوا بالحديث الشريف، وإن كان ذلك الاستشهاد قليلًا في تهذيبه؛ إذ لم يورد إلا حديثًا واحدًا جاء في باب حروف الجزم، قال[6]: «وقال لأصحابه في غزاةٍ: لتأخذوا مَصَافَّكُم»[7] .

ومن النثر الذي استشهد به المراغي الأمثال العربية، وهذا النوع من الشواهد النثرية لم يكن له نصيبٌ وافر؛ إذ إنَّ المؤلف لم يستند عليه إلا في أربعة مواضع تقريبًا، منها قوله في باب ما النافية: "ومن أمثالهم: مَا كُلُّ بَيضَاءَ شَحْمَةً، ولَا كُلُّ سَوداءَ تمرَةً، وتمرةٌ رفعًا ونصبًا على ما بينت لك من المذهبين، وكلٌّ حسن"[8]، ومن ذلك أيضًا قوله في باب ما يجوز تقديمه من المضمر على الظاهر وما لا يجوز: " وتقول فيما اتصل بالمخفوض: لَقيتُ في دَارِهِ أَخاكَ، ومِنْ عِندِهِ خَرَجتُ زيدٌ، ومن أمثالهم: فِي بَيْتِهِ يُؤْتَى الحَكَم"[9] .

وأما الاستشهاد بالشواهد الشعرية فعلماء النحو واللغة يأنسون بالاحتجاج بالشعر؛ لما يمتاز به الشعر من ثبات في صدور الحفاظ على الصورة التي أُنشد عليها، والوزن والقافية ساعدا على هذا الحفظ.

والشواهد الشعرية في كتاب تهذيب الجمل كثيرة، بلغ عدد الأبيات التي استشهد بها المراغي اثنين وخمسين وثلاث مائة شاهدٍ شعريٍّ، منها خمسة عشر شاهدًا من أنصاف الأبيات، فالشواهد الشعرية في تهذيب الجمل تربو على ضعف ما في الجمل من الشواهد، وعدد ما نسب من هذه الشواهد الشعرية إلى أصحابها هو ثمانية عشر ومائتا شاهد، وأما الأبيات التي لم ينسبها إلى أصحابها فقد بلغت أربعةً وثلاثين ومائة شاهد .

وقد يورد الشاهد على المسألة النحوية مع بعض رواياته، ومن ذلك قوله في باب المصدر: " ومنه قول الأقيشر:

أَفْنى تِلادي وَمَا جمّعتُ من نَشَبٍ

قَـرعُ القواقيــزِ أَفْـواهَ الأَباريــقِ[10]

والتقدير: أن قرعت القواقير أفواه، ويروى أفواهُ الأباريق رفعًا على أنها فاعلة؛ لأن ما قرع شيئًا، فقد قرعه المقروع أيضًا كما أن من لقيك فقد لقيته"[11]. وقال في باب الحروف التي ترفع ما بعدها بالابتداء والخبر : " ومنه قول النابغة:

قَالَتْ أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الحَمَامُ لَنَا

إِلَى حَمَامَتِنَـا أَوْ نِصْفُـهُ فَقَـدِ[12]

ويروى (الحمام) نصبًا على ما بينت لك"[13] .وقوله أيضًا في باب كان وأخواتها: "ومنه قول العجير السلولي، أنشده سيبويه:

إِذَا مِتُّ كَانَ النَّاسُ نِصْفَانِ شَامِتٌ

وَآخَرُ مُثْنٍ بِالذي كُنْتُ أَصْنَعُ[14]

فأضمر في (كان) الحديث، وهو اسمها، و(الناس نصفان) ابتداءٌ وخبرٌ في موضع خبر (كان)، وما بعده نصفين بدل منه، أو على التبعيض، ويُروى (نصفين) على القياس الأول، ولا حجة فيه على هذه الرواية"[15] . **ومن الأمثلة على ذكر الروايات للشاهد قوله في باب النسب إلى الثلاثي** : " ومنه قول عبد يغوث:

وَتَضْحَكُ مِنّي شَيْخَةٌ عَبْشَمِيَّةٌ

كَأَنْ لَمْ تَرَى قَبْلِي أَسِيرا يَمَانِيَا [16]

(**1**) الإسراء آية 76 .

(**2**) المخطوطة 80/أ .

([3]) سورة الحديد آية 10 .

([4]) المخطوطة 37/أ .

(5) انظر: موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف ص 413 وما بعدها .

(6) المخطوطة 84/ب .

(7) الحديث في مسند الأمام أحمد422/36، برقم (22109) .

(8) المخطوطة 61/أ .

والمثل في مجمع الأمثال281/2 .

(9) المخطوطة 66/أ .

ولهذا المثل قصة، ذكرها الهاشمي في كتاب الأمثال**176**، قال: " تزعم العرب أنّ أرنبًا وجدت تمرة، فاختلسها ثعلب، فأكلها، فتلاطما واختصما إلى ضبّ، فقالت الأرنب: يا أبا الحسيل! فقال: سميعا دعوتما . قالت: أتيناك لتحكم بيننا. قال: عادلا حكّمتما . قالت: اخرج إلينا. فقال: في بيته يؤتى الحكم" . وانظر أيضًا: جمهرة الأمثال1/ 368.

(10) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في المقتضب 21/1، واللمع197، وإسفار الفصيح884/2 .

(11) المخطوطة 16/ب .

([12]) البيت من البسيط. انظر: الكتاب137/2، الخصائص462/2، اللمع233، مغني اللبيب376 .

(13) المخطوطة 38/أ .

([14]) البيت من الطويل. انظر: شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي99/1. وورد بلا نسبة في الكتاب71/1، واللمع 38، وشرح التسهيل لابن مالك166/1 .

(15) المخطوطة 40/أ .

(16) البيت من الطويل. انظر: المحتسب 69/1، شرح المفصل 107/10، شرح الأشموني 46/1.

ويُروى: كأن لم تَرَي بياء لفظية، فإنّه عدل عن الإخبار إلى الخطاب"[1].

وقد يقوم بشرح بعض مفردات الشواهد الشعرية التي يستشهد بها، ومن ذلك قوله في باب المعرفة والنكرة: " ومنه قول جرير:

وَأبن اللبُونِ إِذَا مَا لُزَّ فِي قَرَنٍ
لَمْ يَسْتَطِعْ صَوْلَةَ البُزلِ القَنَاعِيسِ[2]

القناعيس: العظام الخلق، واحدها قنعاس[3]" .

وقال أيضًا في باب النعت: "ومنه قول كثير عزة:

لِعَزَّةَ مُوحِشًا طَلَلُ يَلُوحُ كَأَنَّهُ خلَلُ[4]

الخلل: أغشية أغماد السيوف"[5]. والأمثلة على شرحه لمفردات الأبيات الغامضة وفيرة .

وأما استشهاده بكلام العرب، فقد كان الاستشهاد به قليلًا في تهذيبه، ولعلّ الشعر أغناه عن ذلك، ومن استشهاداته ما ورد في باب: ما يجوز تقديمه من المضمر على الظاهر وما لا يجوز قوله: "وتقول فيما اتصل بالمخفوض: لَقيتُ في دَارِهِ أَخاكَ، ومِنْ عِندِهِ خَرَجتُ زيدٌ، ومن أمثالهم: فِي بَيْتِهِ يُؤْتَى الحَكَم"[6] .

2. **القياس**:

للقياس أهمية كبرى في النحو العربي، فهو عموده، وجوهر مادته، وما كان هذا العلم غنيًّا إلا به، وهو الأصل الثاني من أصول النحو، والأساس الذي تُبنى عليه القواعد والأحكام العامة للغة.

قال عنه أبو البركات الأنباري: "اعلم أن إنكار القياس في النحو لا يتحقق؛ ولهذا قيل في حده: النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو، ولا يعلم أحد من العلماء أنكره؛ لثبوته بالدلالة القاطعة"[7].

لم يُغفل المراغي هذا الأصل في كتاب (تهذيب الجمل)، بل اتكأ عليه في كثير من المواضع، واعتمد عليه في مسائل متعددة، وأورده بصيغ مختلفة مختلفة كـ(قِسْ، ومقيس، وأقيس، وقياس، ويُقاس).

ومن أمثلة القياس الواردة في تهذيب الجمل للمراغي قوله في باب تعريف العدد: " وكذلك يقولون: هذهِ الخَمسةُ الأثوابِ، والعَشرةُ الجَواري، فيجمعون بين الألف واللام والإضافة، وهذا رديء في القياس، إلا أن يجعل الثاني منه وصفًا للأول، أو بدلًا منه"[8]، وقوله أيضًا في باب المخاطبة: "واعلم أن الكاف قد تجيء في هذا كله موحدة في التثنية والجمع، فتُتْرك على أصل الخطاب للواحد وهي لغة، كما قال تعالى: {ذَلِكَ أَدْنَى أَلاَّ تَعُولُوا}[9]، والأول أقيس وأكثر في كلامهم"[10]، وقوله أيضًا في باب اشتقاقك اسمًا للمصدر والمكان والزمان من الفعل بالميم المزيدة: "والمعتل نحو: المسَار والمسير، والمعَاب والمعيب، والمعَاش والمَعيش، ونحوه. وربما كُسر المصدر فيهما أيضًا نحو: المرجِع، والمحيض، والمصير، والأول أكثر وأقيس، وقد جاء القرآن بهما"[11].

المبحث الرابع: موقفه من النحويين.

لم يكن المراغي ناقلًا لآراء النحويين في تهذيبه لجمل الزجاجي فحسب، بل كانت له مواقف من بعض النحويين في كثير من المسائل والخلافات، سواء كانت مواقف تأييد، أم اعتراض، وله كذلك بعض الاختيارات والترجيحات .

لقد نقل عن علماء لمدارس نحوية متعددة، وأكثر من نقل عنهم البصريون، وأكثر من نقل عنه من البصريين المبرد .

وقد تعددت الألفاظ والمصطلحات التي وردت في سياق الموافقة أو الاعتراض، أو الاختيار والترجيح عند المراغي، فأحيانًا يقول: وهذا عندي، وتارة يقول: وهو الوجه، أو: وهو الاختيار، وقال في مواضع: وهو الأجود، أو: والأمر ما ذكره، أو: وهو وجه الصواب، أو: الوجه الجيد، وربما قال: فقد أخطأ، وغيرها من الألفاظ. وسأورد بعض الأمثلة على مواقفه واختياراته وترجيحاته.

مواقف التأييد:

قوله في باب حروف العطف ومعانيها في الحرف (بل): "والبغداديون لا يجيزون دخولها إلَّا في النفي وحده، وهو الوجه، ولا تستعمل عندي في الإيجاب إلَّا في الغلط والنسيان"[12]، ومن ذلك أيضًا قوله في باب حتى : "وقال المبرد: معنى (حتى) في الغاية والنسق واحد وإن اختلف اللفظ، و(الرأس) داخل في الأكل. والقول عندي ما قاله؛ لأنك لو قلت: قاومتُ الناسَ حتى الأميرَ، كان الأمير داخلًا في المقاومة"[13]، وقال في باب الندبة: " وحرف الألف من جميع ذلك

---

(1) المخطوطة 126/ب .

(2) البيت من البسيط . انظر: الكتاب97/2، المقتضب46/4، شرح الكتاب للسيرافي 426/2 .

(3) المخطوطة 25/أ .

(4) البيت من مجزوء الوافر. انظر: ديوانه506، الكتاب123/2 . وورد صدره بلا نسبة في الخصائص494/2، وشرح التسهيل355/2، وتمهيد القواعد2322/5 .

(5) المخطوطة 26/ ب .

(6) المخطوطة 66/أ .

(7) لمع الأدلة 96 .

(8) المخطوطة 68/أ .

(9) سورة النساء 3.

(10) المخطوطة 119/أ .

(11) المخطوطة 140/ب .

(12) المخطوطة 28/ب .

(13) المخطوطة 32/ب .

جائز، وقال الأخفش: الندبة شيء من كلام النساء، لا يعرفها كل العرب، والأمر على ما ذكره"[1] .

ومن مواقفه رده على مَن خطّأ سيبويه؛ حيث احتمل له وجهًا يرفع عن سيبويه الجهل بالمسألة، رغم أنه ذكر أن ما قاله سيبويه شاذ وغير معتاد، قال في باب الصفة المشبهة باسم الفاعل فيما تعمل فيه: "وقد أجاز سيبويه وحده في هذا الباب وجهًا آخرَ شاذًّا ليس بمعتاد، وهو أن تقول: مَررتُ بِرجُلٍ حَسَنٍ وَجهِهِ بإضافة (حَسَن) إلى (الوجه)، وإضافة (الوجه) إلى المضمر العائد على (الرجل)، تشبيها بـ(الحسن الوجه)، وخالفه جميع الناس في ذلك من الفريقين، وقالوا هذا خطأ؛ لأنه قد أضاف الشيء إلى نفسه . قال عبيد الله[2]: وسيبويه لم يجهل هذا، ولكنه حمله عليه قول الشماخ، فخرَّجَ له وجهًا مع حكايته له عن العرب، وهو قوله:

أَقَامَتْ عَلَى رَبْعَيْهِمَا جَارَتَا صَفَا

كُمَيْتَا الأَعَالِي جَوْنَتَا مُصْطَلاهُمَا[3]

وكان حقه أن يقول: جَوْنَتَا المصطلَيَنِ، والهاء والميم راجعة إلى الجارتين، وهما الأثفيتان ها هنا، وقيل: هما للأعالي، وهي جمع في موضع تثنية، وهذا البيت خرج مخرج الضرورة، فاعلم"[4] .

مواقف الاعتراض:

تعجّب المراغي من بعض الآراء التي تصدر من بعض النحويين؛ معلّلًا ذلك التعجب، فقد قال عن الأخفش في باب نعم وبئس: "وأجاز الأخفش أن تقول: إنَّ زيدًا لَنِعَم الرَّجلُ، فأدخل (اللام) على (نِعمَ)، وهي فعل ماضٍ لما كانت غير متصرفة.

ومن العجب إجازته لما كثر في القرآن والشعر حتى كأنه لم يسمعها، وقد جاءت (اللام) في (نِعمَ) و(بِئسَ) في كثير من القرآن وغيره، ومنه قوله تعالى:{ **وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِين**}[5]، وقال: { **وَلَبِئْسَ الْمِهَاد**}[6] إلى غير ذلك"[7]، وقال في باب النسب إلى الرباعي: "ومن العرب من يجري هذا في النسب مجرى الممدود فيقول: حُبْلاويّ، ودُنياويّ، وليس بالوجه، ومن قال: (دُنْيَائِيّ) فقد أخطأ ؛ لأنّ ألف التأنيث لا بد من قلبها واوًا ليفرّق بين المذكر والمؤنث، أو حذفها"[8]، ومنه أيضًا قوله في باب التصريف في باب منه آخر: "وقد همز بعضُهم من ذلك ما انضمَّ؛ لالتقاء الساكنين خاصةً، وليس ذلك بالوجه الجيد" [9].

اختياراته وترجيحاته:

للمراغي بعض الاختيارات النحوية التي صرح بها في تهذيبه لكتاب الجمل، ومنها قوله في باب الجمع بين إنَّ وكان : "وفي التثنية إن الزيدين كانا عالمين ، وفي الجمع إنَّ الزَّيدِينَ كانوا عالمِينَ، هذا هو الاختيار، وإن شئت قلت: إن زيدًا كان عالم، فألغيت كان وأعملت إن فكأنك قلت: إن زيدًا عالمٌ وتقول: إن القائمَ أبوهُ، كان منطلقةً جاريتُهُ، فـ(القائم) اسم (إنَّ)، و(أبوهُ) رفع بفعله، و(منطلقة) خبر (كان)، واسمها مضمر فيها ، و(الجارية) رفع بـ(منطلقةٍ)، والجملة خبر (إنَّ)"[10]، وقال في باب حكاية الجمل: "وإن سميت رجلًا أو امرأةً بـ (هنداتٍ) أو (حمزاتٍ) ونحوهما من جمع المؤنث السالم، فالاختيار فيه أن تجريه مجراه في الجمع كما كان منونًا أولًا، ومنه قوله تعالى: { **فَإِذَا أَفَضْتُم مِّنْ عَرَفَاتٍ** }[11]، فصرف وهي معرفة لما بيّنتُ لكَ، ويجوز إعرابه وترك صرفه في المعرفة وهو على الحركة بعينها"[12]، ومن ذلك قوله في باب الاستثناء: "ومنه قوله تعالى: { **وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شُهَدَاء إِلاَّ أَنفُسُهُمْ** }[13]، و{ **مَّا فَعَلُوهُ إِلاَّ قَلِيلٌ مِّنْهُمْ** }[14]، فيرفع على البدل من الأول؛ لأنّ ما قبله منفي، فأوجبَ بعد أنْ نفى وهو الوجه الجيد، والنصب جائز، وقد قرأ به ابن عامر وحده"[15].

ومن ترجيحاته قوله في باب النعت: "ومثله: كان غلمانُك كريمٌ ولئيمٌ، ولو قلت: مررتُ بثلاثةٍ: قائمٍ وقاعدٍ ونائمٍ، كان جيدا؛ لأنك قد أحطتَ بعدتهم، والرفع جيدٌ بالغٌ؛ لأنك إذا أتيتَ على العدة، صلح التبعيض والنعت معًا، وإذا لم تأت عليها لم [يصلح] إلَّا التبعيض"[16] .

وقد صرح باسمه في موضع من المواضع ليؤكد رأيه النحوي فيه، قال في باب البدل؛ في الموضع الذي اعتذر فيه الزجاجي من عبارة (البعض من الكل)، ولم يبين حقيقة العلة في ذلك، ولا الواجب فيها ما هو: "قال أبو الفرج عبيد الله: والعلَّة في ذلك عندي إدخال الألف واللام عليهما؛ لأنهما لا يستعملان في أكثر الكلام إلا مضافتين"[17].

---

(1) المخطوطة 80/أ .

(2) هو أبو الفرج المراغي صاحب التهذيب .

(3) البيت من الطويل . انظر: الكتاب1/199، المفصل295، اللباب1/444، شرح التسهيل3/99 .

(4) المخطوطة 58/أ، ب .

(5) سورة النحل آية 30 .

(6) سورة البقرة آية 206 .

(7) المخطوطة 62/ب .

(8) المخطوطة 127/ب .

(9) المخطوطة 150/أ .

(10) المخطوطة 44/ب .

(11) سورة البقرة 198.

(12) المخطوطة 112/أ.

(13) سورة النور 6.

(14) سورة النساء 66.

(15) المخطوطة 91/ب .

(16) المخطوطة 26/أ .

(17) المخطوطة 32/ب .

المبحث الخامس: تقويم الكتاب

يتناول المبحث في هذا المجال جانبين؛ هما: محاسن الكتاب، والمآخذ عليه.

محاسن الكتاب:

1. كتاب (تهذيب الجمل في النحو) وضعه مؤلفه لغاية علمية تعليمية تتمثل في إعادة ترتيب كتاب (الجُمَل للزجاجي)، مع تهذيبه، وإيضاحه، وإضافة بعض الزوائد والفوائد إليه .
2. الكتاب أثرٌ نحوي من آثار القرن الخامس، وهو من أوائل مَن تعرضوا لكتاب الجمل للزجاجي، وهو كتابٌ جيدٌ في بابه، متميزٌ في طرحه، ثريٌّ في مسائله، وقد ظهرت هذه القيمة فوائدَ منثورةً فيه.
3. الكتاب يسير على خطا الجمل في تقديم النحو العربي للمبتدئين، ويظهر ذلك جليًّا في صفحات الكتاب كاملة، فلا عناية بالغة بقضايا الخلاف، ولا مبالغة في فلسفة النحو، ذلك أنّه رمى – في المقام الأول– إلى عرض الأحكام النحوية التي يحتاجها المقبل على تعلم النحو.

4 الكتاب بيانٌ لحقبة علمية، ووثيقة نحوية مهمة، فمن يقرأ كتاب (التهذيب) سيجد فيه بياناً للحالة النحوية العربية في القرنين الرابع والخامس، ووثيقةً علميةً تكشف عن تلك الحقبة التي أثّرت فيما تلاها، بخاصة فيما يتعلق بشروح الجمل.

4. وضوح المنهج العلمي الذي سار عليه المراغي في كتابه (تهذيب الجمل)، وعدم اضطرابه في غالب الكتاب، سواء أكان هذا الوضوح في التبويب، أم كان في عرض المادة العلمية، أم في الاختصار والإيجاز.
5. وفرة الشواهد في الكتاب، وقد أبنت ذلك عند الحديث عن اعتماد المؤلف على السماع .

وأما مآخذ الكتاب التي وقع فيها أبو الفرج المراغي، فهي:

- **مزجُهُ بين المتن والشرح بطريقة تُعسِّرُ على القارئ تمييز الشرح من المتن**، بحيث تضيع مفردة المتن بين أثناء الشرح، وقد كان هذا الأسلوب سائدًا في غالب تهذيب الكتاب .
- **الخطأ في نسبة بعض الأقوال إلى سيبويه، وأنه أنشد بعض الشواهد الشعرية، وهو لم ينشدها**، ومن ذلك قوله في باب التعجب: "فإن قلت: مَا أَسودَهُ، تعني من (السؤدد)، جاز؛ لأنه من سَادَ يَسُودُ، وتقول منه: زَيدٌ أَسودُ مِنْ غَيرِهِ، وأَسودْ به في التعجب، قاله سيبويه"[1]. هذا القول لم أعثر عليه في الكتاب . ومنه أيضًا قوله في باب حروف العطف ومعانيها : " قال سيبويه: وهي لغية، والأول أكثر وأعلى، وبه جاء القرآن"[2]. وهذا القول لم أجده في كتاب سيبويه، ومن الشواهد التي ذكر أن سيبويه قد أنشدها، قوله في باب البدل : "وأنشد سيبويه[3]:

سَقَى اللهُ أَمْواهًا عَرَفْتُ مَكانَهَا

رِحَابًا وَمَلْكُومًا وبَذَّرَ والغمْرَا"[4]

وقال أيضًا في باب التمييز: "ومثله إنشاد سيبويه للمخبَّل[5]:

أَهْجُرُ لَيْلَى بِالعِرَاقِ حَبِيبَهَا

وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالفِرَاقِ تَطِيبُ[6]

وهذان البيتان لم ينشدهما سيبويه، ولم تردا في كتابه .

- **إشارته للخلاف في بعض المواضع دون تفصيل لذلك الخلاف**، ومن ذلك قوله في باب الفرق بين (إنَّ) و(أنَّ): "وتكسر (إنَّ) أيضًا بعد القسم كقولك: واللهِ إِنَّكَ صَادِقٌ، وإِنَّهُ كَاذِبٌ، ونحوه، ومنه قوله تعالى: قوله تعالى: {حم (1) وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ (2) إِنَّا أَنزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةٍ مُّبَارَكَةٍ}[7]، وفيه خلف إلَّا أنَّ الاختيار كسرها"[8]، ومن ذلك أيضًا قوله في باب اشتقاقك اسمًا للمصدر والمكان والزمان من الفعل بالميم المزيدة: "والمعتل نحو: المسَار والمسير، والمعَاب والمعيب، والمعَاش والمعيش، ونحوه. وربما كُسر المصدر فيهما أيضًا نحو: المرجِع، والمحيض، والمصير، والأول أكثر وأقيس، وقد جاء القرآن بهما. وكذلك ما دخلته الهاء من الاسم والمصدر نحو: المعذرة، والمعتِبة، والمعيشة، والمعصية، والمنزِلة، وفيه خلفٌ ولغات"[9].
- **نسبته بعض الأبيات إلى غير قائليها**، ومن ذلك الشاهد الشعري:

ومهما تكنْ عندَ امرئٍ من خليقةٍ

ولو خالها تخفى على الناسِ تُعلمِ[10]

فقد نسبه لزهير بن خباب، وهو لزهير بن أبي سلمى[11] .

ومن ذلك أيضًا البيتان:

---

(1) المخطوطة 59/أ . .

(2) المخطوطة 29/أ .

(3) المخطوطة 32/أ . .

(4) البيت من الطويل، لكثير عزة . انظر: ديوانه503، شرح الكتاب للسيرافي470/3، شرح المفصل لابن يعيش171/1، المقاصد الشافية651/5 .

(5) المخطوطة 71/ب .

(6) البيت من الطويل. انظر: الخصائص 386/2. والبيت لأعشى همدان واسمه عبد الرحمن بن عبد الله، أو لقيس بن الملوح في المقاصد النحوية 1187/3، وشرح أبيات مغني اللبيب 26/7. وورد بلا نسبة في: المقتضب37/3، والأصول في النحو224/1، والتذييل والتكميل 262/9.

(7) سورة الدخان 1ـ 3 .

(8) المخطوطة 44/أ .

(9) المخطوطة 140/ب .

(10) البيت من الطويل لزهير بن أبي سلمى وليس لزهير بن خباب. انظر: شرح شعر زهير بن أبي سلمى 37، مغني اللبيب ص 330، شرح الأشموني 579/3، الهمع 35/2، 58.

(11) المخطوطة 86/أ .

خَوَّى عَلَى مُسْتَوِيَاتٍ خَمْسِ

كِـزَكَرةٍ وثَـفِنَـاتٍ مُلْــسِ[1]

فقد نسبهما لرؤبة، وهما للعجاج[2] .

–هناك بعض الأبواب نقلها كما هي دون أن يقوم بشرحها، أو تهذيبها، أو التعليق عليها، ومن ذلك: باب ما يُحمل من العدد على اللفظ دون المعنى[3]، وباب الجواب بـ(نعم) و(بلى)[4] .

– اضطرابُه في ترتيب الأبواب وتبويبها، فهو لم يلتزم بترتيب صاحب الجمل للأبواب، وفي الوقت ذاته كان مضطربًا في الترتيب، فقد بدأ بأبواب النحو كما هو عند الزجاج أقسام الكلام، ومعانيه، والمعرب والمبني، والإعراب وعلاماته الأصلية والفرعية، والأفعال وأقسامها، والفاعل والمفعول، والمصدر، والظروف، والحال، وما لم يسمّ فاعله، ثم انتقل لأبواب 1. الصرف فعقد أبوابًا لـ: التصغير، وأخرى: للنسب، والمقصور والممدود، والمذكر والمؤنث خاصًّا الأخير بأبواب متتابعة، وأبنية الأسماء والأفعال 2. والمصادر وأسماء الفاعلين والمفعولين، ليعود بعدها لأبواب النحو متحدثًا عن المفاعيل الخمسة، ونفي الفعل، ليرجع مرة ثانية إلى الصرف مفصلًا في: جموع التكسير، والتصريف، والإدغام وشواذه، والإمالة، وضرورة الشعر، والهجاء، لينهي كتابه بأحكام الهمزة في الخط. 3.

– اضطرابه في استخدام المصطلحات النحوية للمفهوم الواحد، فهو يستخدم للأمر الواحد مصطلحًا بصريًّا مرةً، وكوفيًّا مرةً أخرى، ومن ذلك: مصطلح (المضمر)، وهو مصطلح بصري، وتارة يستخدم مصطلح (المكني)، وهو مصطلح كوفي، وقد ورد عند بعض البصريين كالمبرد وابن السراج، ومن ذلك أيضًا مصطلح (التصغير)؛ فقد ذكره بهذا اللفظ، وفي بعض المواضع كان يقول عنه (التحقير)، حتى إنه عقد بابًا وسماه تحقير الجمع[5]، ومنه أيضًا مصطلح (النعت)، وهو مصطلح كوفي، فقد استعمله بهذا اللفظ كثيرًا، واستعمل كذلك مصطلح (الصفة)، ومن المصطلحات التي ذكرها المراغي في تهذيبه مصطلح (الجحد)، وهو مصطلح كوفي، وفي المقابل كان يستعمل مصطلح (النفي)، وهو مصطلح بصري .:

الخاتمة

يمكن إجمال ما توصل إليه البحث من نتائج في النقاط الآتية:

1.أبو الفرج المراغي من الشخصيات النحوية التي عاشت في القرن الخامس، وقد كانت شخصية مغمورة، لم تحظ بذكرٍ وسمعة كغيره من النحويين المعاصرين له، وقد كان له نصيبٌ وافر في علم الحديث.

2.كتاب التهذيب يُعدُّ من أوائل الكتب التي وقفت على كتاب الجمل، بعد أن تأمله صاحبه زُهاء ثلاثين سنةً، وقام بالتعليقِ عليه، وتهذيبِه، وتنقيحِهِ، وتيسيرِه.

3.ذكر المراغي سبب تأليفه لتهذيب الجمل؛ إذ رام من هذا الكتاب ترتيب جميع ما في كتاب الجمل على المنهج المختار والطريق المختصر، ولم يُخِلِه مع ذلك من إيضاح وبيان، وزيادة ونقصان؛ متحريًا تقويته ومنفعته، وقد التزم بذلك المنهج في سائر تهذيبه.

4.اعتمد المراغي على الأصول النحوية في كتابه (التهذيب) مع تفاوت هذا الاعتماد بين الوفرة والقلة، فاعتماده على السماع كان الأبرز من بين الأصول .

5.بلغ عدد الآيات القرآنية في كتاب تهذيب الجمل مائتين وست عشرة آية، وبلغ عدد القراءات ستًّا وعشرين قراءة، وبلغ عدد الشواهد الشعرية ثلاث مائة واثنين وخمسين شاهدًا، منها خمسة عشر شاهدا من أنصاف الأبيات، وبلغ عدد الأعلام الواردة في كتاب التهذيب مائة وتسعة وعشرين علمًا .

6.أخطأ المراغي في نسبة بعض الأقوال إلى أصحابها، كما أنه وردت أخطاء قليلة في بعض مناسبات الشواهد، ولعل ذلك من سهو النساخ .

7.كان المراغي بصري المذهب، وذلك من خلال تبنيه آراء البصريين كالخليل، وسيبويه، والأخفش، والمبرد، وابن السراج وغيرهم، وقد صرح بذلك في غير موضع في الكتاب، ومع كونه بصري المذهب نجد أنه تعرّض لبعض المذاهب النحوية كالمذهب الكوفي والبغدادي، ونقل عن علمائهم كالكسائي، والفراء، وغيرهم .

8.أكثرُ من نقل عنهم من النحويين هو المبرد رحمه الله، وقد كان مؤيدًا له في كثير من النقولات .

9.ظهور شخصية أبي الفرج المراغي من خلال آرائه التي تفرد بها، واعتراضاته، وردّه على بعض النحويين، واستدراكاته على بعضهم. كل هذا كان واضحًا وجليًّا في كتابه (تهذيب الجمل).

ثبت المصادر والمراجع

القرآن الكريم .

1.إسفار الفصيح، تأليف محمد بن علي بن محمد، أبي سهل الهروي، تحقيق أحمد بن سعيد قشاش، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة،

(1) البيتان من الرجز، وهما للعجاج، وليسا لرؤبة . انظر: الكتاب432/1، شرح الكتاب للسيرافي323/2، المقاصد الشافية76/5.

(2) المخطوطة 32/ب .

(3) المخطوطة 69/أ .

(4) المخطوطة 120/أ .

(5) المخطوطة 123/ب .

المملكة العربية السعودية، ط1، 1420هـ

2.الأصول في النحو، لأبي بكر محمد بن سهل السراج، تحقيق الدكتور/ عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى 1405هـ . 1985م .

3.الأعلام، قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، لخير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، الطبعة السابعة 1986م.

4.الإغراب في جدل الإعراب ومعه لمع الأدلة، تأليف عبد الرحمن بن محمد بن الأنباري، قدم له وعُني بتحقيقه سعيد الأفغاني، 1957م.

5.الاقتراح في أصول النحو وجدله، تأليف جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق الدكتور محمود فجال، دار القلم، دمشق، ط1، 1989م.

6.إنباه الرواة على أنباء النحاة، للوزير جمال الدين بي علي بن يوسف القفطي، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا . بيروت، ط1، 1424هـ .

7.البسيط في شرح جمل الزجاجي، لابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد بن عبيد القرشي السبتي، تحقيق الدكتور عياد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، ط 1، 1407هـ . 1986م .

8.بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للحافظ جلال الدين السيوطي، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية، صيدا . بيروت، 2009م 1430هـ.

9.البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، تأليف مجد الدين أبي طاهر محمد بن يعقوب الفيروز آبادى، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 1421هـ– 2000م

10.تاريخ إربل، المبارك بن أحمد الإربلي (ابن المستوفي)، تحقيق: سامي بن سيد خماس الصقار، وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد للنشر، العراق، 1980م.

11.تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، تأليف شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي ت(748هـ)، تحقيق د بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، ط1، 2003م.

12.تاريخ دمشق، تأليف أبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر ت (571هـ)، تحقيق عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر للطباعة والنشر، عام 1415هـ – 1995م.

13.الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر، تأليف شمس الدين أبي الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (المتوفى: 902هـ)، تحقيق: إبراهيم باجس عبد المجيد، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، ط 1، 1419 هـ – 1999 م .

14.حرز الأماني ووجه التهاني (متن الشاطبية)، نظم: قاسم بن فيرة بن خلف الشاطبي الأندلسي ت (590 هـ)، تحقيق: الشيخ علي الغامدي، المكتبة الأسدية، مكة المكرمة، ط 2، 2016م.

15.الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق عبد الحكيم بن محمد، المكتبة التوفيقية.

16.سير أعلام النبلاء، تأليف شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي ت(748هـ)، تحقيق مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، ط3، 1405هـ / 1985م .

17.شرح أبيات سيبويه، تأليف يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان أبي محمد السيرافي ت(385هـ)، تحقيق الدكتور محمد علي الريح هاشم، راجعه: طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة – مصر، 1394 هـ – 1974م.

18.شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تأليف علي بن محمد بن عيسى، أبي الحسن، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي ت(900هـ)، دار الكتب العلمية بيروت– لبنان، ط 1، 1419هـ– 1998م.

19.شرح التسهيل، لجمال الدين ابن مالك محمد بن عبد الله الطائي الأندلسي ت (672هـ) تحقيق الدكتور/ عبد الرحمن السيد والدكتور/ محمد المختون، هجر للطباعة والنشر، ط 1، 1410هـ . 1990م.

20.شرح المفصل، للشيخ العلامة موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي ت(643هـ)، عنيت بطبعه ونشره بأمر المشيخة إدارة الطباعة المنيرية بمصر .

21.كتاب الجمل في النحو، صنفه أبو القاسم بن إسحاق الزجاجي م سنة (340هـ)، حققه وقدم له د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، دار الأمل، ط1، 1984م.

22.كتاب سيبويه، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط4، 1425هـ . 2004م.

23.اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري ت(616هـ)، تحقيق غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر، بيروت . لبنان، دار الفكر، دمشق . سورية، ط1، 1416هـ . 1995م.

24.اللمع في العربية، تأليف أبي الفتح عثمان بن جني ت(392هـ)، تحقيق حامد مؤمن، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، ط2، 1405هـ . 1985م .

25.مجمع الأمثال، تأليف أبي الفضل أحمد بن محمد بن إبراهيم الميداني النيسابوري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار المعرفة ،بيروت . لبنان .

26.المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تأليف أبي الفتح عثمان بن جني الموصلي، وزارة الأوقاف–المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، 1420هـ– 1999م .

27.مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان، تأليف أبي محمد عفيف الدين عبد الله بن أسعد بن علي بن سليمان اليافعي ت (768هـ)، وضع حواشيه: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1417 هـ – 1997 م.

28.مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع، تأليف عبد المؤمن بن عبد الحق، ابن شمائل القطيعي البغدادي، الحنبلي، صفيّ الدين ت(739هـ)، دار

الجيل، بيروت، ط1، 1412هـ .

29.مسند الإمام أحمد بن حنبل، تأليف أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: 241هـ)، المحقق: شعيب الأرنؤوط – عادل مرشد، وآخرون، إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة، ط1، 1421 هـ - 2001 م.

30.مشيخة أبي طاهر ابن أبي الصقر (مطبوع مع معجم مشايخ أبي عبد الله بن عبد الواحد الدقاق ومجلس إملاء في رؤية الله تبارك وتعالى)، تأليف: أَبِي طَاهِرٍ مُحَمَّدُ بنُ أَحْمَدَ بنِ مُحَمَّدِ بنِ إِسْمَاعِيْلَ بنِ أَبِي الصَّقْرِ اللَّخْمِيُّ الأَنْبَارِيُّ (المتوفى: 476هـ)، تحقيق: الشريف حاتم بن عارف العوني، مكتبة الرشد، الرياض، السعودية، ط 1، 1418هـ 1997م.

31.المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، تأليف أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، أبي العباس ت (نحو 770هـ)، المكتبة العلمية – بيروت.

32.معجم البلدان، تأليف شهاب الدين أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي، دار صادر، بيروت، ط2، 1995 م .

33.مغاني الأخيار في شرح أسامي رجال معاني الآثار، أبو محمد محمود بن أحمد (بدر الدين العيني)، تحقيق: محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 2006م.

34.مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تأليف الإمام ابن هشام الأنصاري، تحقيق د/ مازن مبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر/ دمشق، ط6، 1985.

35.المفصل في صنعة الإعراب، لفخر الدين أبي القاسم الزمخشري، تحقيق الدكتور علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ط1، 1993م.

36.المقتضب، لأبي العباس محمد المبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت .

37.المنهج الوصفي في كتاب سيبويه، حسن نوزاد أحمد، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، 1996م .

38.موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، خديجة الحديثي، دار الرشيد، بغداد، 1981م .

39.نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تأليف عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبي البركات، كمال الدين الأنباري ت(577هـ)، تحقيق إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء – الأردن، ط3، 1405 هـ - 1985م .

40.نظم العقيان في أعيان الأعيان، تأليف عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت911هـ)، حققه: فيليب حتي، المكتبة العلمية – بيروت.

Bibliography

Al-Quran Al-Karim.

Isfār al-Fasīḥ, Muhammad bin ʿAli bin Muhammad, Abi Sahl al-Harawī, investigated by: Aḥmad bin Saʿīd Qashāsh, deanship of scientific research at the Islamic university of Madinah, Kingdom of Saudi Arabia, 1st ed, 1420AH.

Al-Ouṣoul fee Al-Nahw, Abubakr Muhammad bin Al-Sahl al-Sarāj. Investigated by: Dr. ʿAbd Al-Ḥusain Al-Fatli. Muassat Al-Resalah, 1st ed, 1405 AH – 1985.

Al-Aʿlām, Qāmūs Tarājum li Asharr al-Rijāl wa al-Nisā min al-ʿArab wa al-Mustaʿribīn wa al-Mustashriqīn, Khair al-Dīn al-Zarkalī, Dār al-ʿIlm li al-Malāyīn, Beirut, Lebanon, 7th ed., 1986.

Al-Ighrāb fī Jadal al-Iʿrāb wa maʿahu Lumaʿ al-Adillah, Abdurrahman bin Muhammad bin al-Anbāri, Forward and investigation by: Saʿīd al-Afghānī, 1957.

Al-Iqtirāḥ fī Ouṣūl al-Naḥw wa Jadalih, Jalāl al-Dīn ʿAbd al-Rahmān bin Abi Bakr al-Suyouṭī, investigated by: dr. Maḥmūd Fajjāl, Dār al-Qalam, Damascus, 1st ed., 1989.

Inbāh al-Ruwāt ʿalā Anbā al-Nuḥāt, Jamāl al-Dīn bin ʿAli bin Yūsuf al-Qafaṭī, investigated by: Muhammad Abi al-Faḍl Ibrāhīm, al-Maktabat al-ʿAṣriyyah, Sida – Beirut, 1st ed., 1424AH.

Al-Baṣīṭ fī Sharḥ Jumal al-Zajjājī, Ibn Abi al-Rabīʿ ʿUbaidallāh bin Aḥmad al-Qurashī al-Sabtī, investigated by: dr. ʿIyād bin ʿEid al-Thubaitī, Dār al-Gharb al-Islāmī, 1st ed., 1407AH – 1986.

Bughyat al-Wuʿāt fī Ṭabaqāt al-Lughawiyīn wa al-Nuḥāt, al-Ḥāfiẓ Jalāl al-Dīn ʿAbd al-Rahmān bin Abi Bakr al-Suyouṭī, investigated by: Muhammad Abi al-Faḍl Ibrāhīm, al-Maktabat al-ʿAṣriyyah, Sida – Beirut, 2009 – 1430AH.

Al-Bulghat fī Tarājim Aʾimat al-Naḥw wa al-Lugha, Majd al-Dīn Abī Ṭāhir Muhammad bin Yaʿqoub al-Fairouzabādī, Dār Saʿd al-Dīn, 1st ed., 1421AH – 2000.

Tārīkh Irbil, al-Mubarak bin Aḥmad al-Irbīlī (Ibn al-Mustawfā), investigated by: Sāmī bin Sayyid Khumas al-Ṣaqqār, ministry of culture and information, Dār al-Rashīd, Iraq, 1980.

Tārīkh al-Islām wa Wafiyyāt al-Mashāhīr wa al-Aʿlām, Shams al-Dīn Abu ʿAbdullāh Muhammad bin Aḥmad bin ʿUthman al-Dhahabī (died 748AH), investigated by: dr. Bashār ʿAwwād Maʿrouf, Dār al-Gharb al-Islāmī, 1st ed., 2003.

Kitāb al-Jamal fī al-Naḥw, Abū al-Qāsim ibn Isḥāq al-Zajjājī, (died 340 AH), investigation and introduction: dr. ʿAli Tawfīq al-Ḥamad, Muassat al-Resālah, Dār al-Amal, 1st ed., 1984.

Kitāb Sībawayh, Abū Bishr ʻAmr ibn ʻUthmān ibn Qunbur, investigation and commentary by: ʻAbd al-Salām Muḥammad Hārūn, Maktabat al-Khānjī, Cairo, 4th ed., 1425AH - 2004.

Al-Lubāb fī ʻIlal al-Binā' wa al-Iʻrāb, li Abī al-Baqā' ʻAbdillāh ibn al-Ḥusayn al-ʻUkbarī (died 616AH), Investigated by: Ghāzī Mukhtār Ṭulaymāt, Dār al-Fikr al-Muʻāṣir, Beirut - Lebanon, Dār al-Fikr, Damascus Syria, 1st ed.,, 1416 AH - 1995.

Al-Lumaʻ fī al-ʻArabīyah, Abū al-Fatḥ ʻUthmān ibn Jinnī (died 392AH), investigated by: Ḥāmid Mu'min, ʻĀlam al-Kutub, Maktabat al-Nahḍah al-ʻArabīyah, 2nd ed.,, 1405 AH 1985.

Majmaʻ al-amthāl, Abū al-Faḍl Aḥmad ibn Muḥammad ibn Ibrāhīm al-Maydānī al-Nīsābūrī, investigated by: Muḥammad Muḥyī al-Dīn ʻAbd al-Ḥamīd, Dār al-Maʻrifah, Beirut Lebanon.

Al-Muḥtasib fī Tabyīn Wujūh Shawādhdh al-Qirā'āt wa al-Īḍāḥ ʻanhā, Abī al-Fatḥ ʻUthmān ibn Jinnī al-Mawṣilī, ministry of endowments, the supreme Islamic council, 1420 AH - 1999.

Mir'āt al-Jinān wa ʻIbrat al-Yaqẓān fī Maʻrifat mā Yuʻtabaru min Ḥawādith al-Zamān, Abū Muḥammad ʻAfīf al-Dīn ʻAbdullāh ibn Asʻad ibn ʻAlī ibn Sulaymān al-Yāfiʻī (died 768AH), wrote its footnotes: Khalīl al-Manṣūr, Dār al-Kutub al-ʻIlmīyah, Beirut, 1st ed., 1417 AH -1997.

Marāṣid al-Iṭṭilāʻ ʻalá Asmā' al-Amkinah wa al-Biqāʻ, ʻAbd al-Mu'min ibn ʻAbd al-Ḥaqq, Ibn Shamā'il al-Qaṭīʻī al-Baghdādī, al-Ḥanbalī, Ṣafī al-Dīn (died 739 AH), Dār al-Jīl, Beirut, 1st ed., 1412 AH.

Musnad al-Imām Aḥmad ibn Ḥanbal, Abī ʻAbdillāh Aḥmad ibn Muḥammad ibn Ḥanbal al-Shaybānī (died: 241 AH), investigated by: Shuʻayb al-Arna'ūṭ - ʻĀdil Murshid, and others, supervised by: Dr. ʻAbdullāh ibn ʻAbd al-Muḥsin al-Turkī, Mu'assasat al-Risālah, 1st ed., 1421 AH - 2001.

Tārīkh Dimashq, Abu al-Qasim ʿAli bin al-Ḥasan bin Hibat Allāh known as Ibn ʿAsākir (died 571 AH), investigated by: ʿAmru bin Gharāma al-ʿAmrawī, Dār al-Fikr, 1415AH – 1995.

Al-Jawāhir wa al-Durarr fī Tarrjimat Shaikh al-Islām Ibn Ḥajarr, Shams al-Dīn Abu Khair Muhammad bin ʿAbd al-Raḥmān bin Muhammad bin Abi Bakr bin ʿUthman bin Muhammad al-Sakhāwī (902 AH), investigated by: Ibrāhīm Bajis ʿAbd al-Majid, Dār Ibn Ḥazm, Beirut – Lebanon, 1st ed., 1419AH – 1999.

Ḥirz al-Amānī wa Wajh al-Tahānī (Matn al-Shātibiyyah), Qasim bin Firah bin Khalaf al-Shāṭibī al-Andalusī (died 590AH),, investigated by: Sheikh ʿAli al-Ghāmidī, al-Maktabat al-Asadiyyah, Makkah al-Mukarramah, 2nd ed., 2016.

Al-Khaṣā'is, Ibn Jinnī, Abu Al-Fath ʿUthman bin Jinni. Investigated by: ʿAbd Al-Ḥakim bin Muhammad. (al-Maktabat al-Waqfiyyah).

Siyarr Aʿlām al-Nubalā, Shams al-Dīn Abu ʿAbdillāh Muhammad bin Aḥmad bin ʿUthman bin Qaimaz al-Dhahabī (died 748AH), investigated by: a group of investigators, under the supervision of Sheikh Shuʿaib al-Arnāʾouṭ, Muassat al-Resālah, 3rd ed., 1405AH – 1985.

Sharh Abyāt Sībawaih, Al-Hasan bin Abdillah Abu Muhammad al-Sirafi (died 385AH), investigated by: Dr. Muhammad ʿAli al-Rih Hashim. Revised by: Ṭaha ʿAbd Al-Raʾouf Saʿd, Maktabat Al-Kulliyāt Al-Azhariyyah, Dār al-Fikr, Cairo – Egypt, 1394AH – 1974.

Sharh al-Ashmūnī ʿalā Alfiyat Ibn Malik, ʿAli bin Muhammad bin ʿĪsā, Abu al-Ḥasan, Nour al-Dīn Ashmūnī (900 AH), Dār Al-Kutub Al-Ilmiyyah, 1st ed, Beirut – Lebanon, 1419AH – 1998.

Sharh al-Tashil, Jamāl al-Dīn Ibn Malik, Muhammad bin Abdillah, Investigated by: Dr. ʿAbd al-Rahman al-Sayyid and Dr. Muhammad al-Makhtoun. Hijr for printing and publication, 1st ed, 1410 AH – 1990).

Sharh al-Mufaṣṣal, Muwaffaq al-Dīn Yaʿīsh Ibn Ali Ibn Yaʿīsh (died 643), cared for its printing and publication by order of the sheikhdom of the Muniriya Printing Department in Egypt.

Al-Mufaṣṣal fī Ṣan‘at al-I‘rāb, Fakhr al-Dīn Abū al-Qāsim al-Zamakhsharī, investigated by: dr. ‘Alī Bū Mulḥim, Maktabat al-Hilāl, Beirut, 1st ed., 1993.

Al-Muqtaḍab, Abū al-‘Abbās Muḥammad al-Mubarrad, investigated by: Muḥammad ‘Abd al-Khāliq ‘Uḍaymah, ‘Ālam al-Kutub, Beirut.

Al-Manhaj al-Waṣfī fī Kitāb Sībawaih, Ḥasan Nūzād Aḥmad, publications of Jāmi‘at Qār Yūnus, Benghazi, 1996.

Mawqif al-Nuḥāh min al-Iḥtijāj bi-al-Ḥadīth al-Sharīf, Khadījah al-Ḥadīthī, Dār al-Rashīd, Baghdad, 1981.

Nuzhat al-Alibbā’ fī Ṭabaqāt al-Udabā’, ‘Abd al-Raḥmān ibn Muḥammad ibn ‘Ubaydallāh al-Anṣārī, Abī al-Barakāt, Kamāl al-Dīn al-Anbārī (died: 577AH), investigated by: Ibrāhīm al-Sāmurrā’ī, Maktabat al-Manār, al-Zarqa – Jordan, 3rd ed., 1405 AH-1985.

Naẓm al-‘Iqyān fī A‘yān al-A‘yān, ‘Abd al-Raḥmān ibn Abī Bakr, Jalāl al-Dīn al-Suyūṭī (died: 911 AH), investigated by: Philip Hatar, al-Maktabah al-‘Ilmīyah – Beirut.

Mashyakhat Abī Ṭāhir Ibn Abī al-Ṣaqr (maṭbū‘ ma‘a Mu‘jam Mashāyikh Abī ‘Abdillāh ibn ‘Abd al-Wāḥid al-Daqqāq wa-Majlis imlā’ fī Ru’yat Allāh Tabāraka wa-Ta‘ālá), Abu Ṭāhir Muḥammad ibn Aḥmad ibn Muḥammad ibn Ismā‘īl ibn Abī al-Ṣṣaqr al-Lakhmīy al-Anbārīy (died: 476AH), investigated by: al-Sharīf Ḥātim ibn ‘Ārif al-ʿAwlī, Maktabat al-Rushd, Riyadh, Saudi, 1st ed., 1418AH 1997.

Al-Miṣbāḥ al-Munīr fī Gharīb al-Sharḥ al-Kabīr, Aḥmad ibn Muḥammad ibn ‘Alī al-Fayyūmī (died around 770AH), al-Maktabah al-‘Ilmīyah – Beirut.

Mu‘jam al-Buldān, Shihāb al-Dīn Abū ‘Abdullāh Yāqūt ibn ‘Abdillāh al-Rūmī al-Ḥamawī, Dār Ṣādir, Beirut, 2nd ed., 1995.

Mukarramah.

Maghānī al-Akhyār fī Sharḥ Asāmī Rijāl Ma‘ānī al-Āthār, Abū Muḥammad Maḥmūd ibn Aḥmad (Badr al-Dīn al-‘Aynī), investigated by: Muḥammad Ḥasan Ismā‘īl, Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah, Beirut, 1st ed., 2006.

Mughnī al-Labīb ‘an Kutub al-A‘ārīb, al-Imām Ibn Hishām al-Anṣārī, investigated by: Dr. Māzin Mubārak, and Muḥammad ‘Alī Ḥamad Allāh, Dār al-Fikr / Damascus, 6th ed., 1985.